المِرْقَاةُ

فِي عِلْمِ المَنْطِقِ

تأليف:

الإمام مولانا فضل إمام بن محمد أرشد العمري الخير آبادي

المتوفى عام ١٢٤٣هـ

حققه وقدم له وعلق عليه:

عبد الرحمن بن أحمد آل عبد القادر

مقدّمة التحقيق

الحمد لله الذي جلّ عن أن تناله التصورات، لا يبلغ العقل كنهه ولا تصل إليه الإدراكات، أحاط علمه بالجزئيات كإحاطته بالكليـــات، والـــصلاة والسلام على أكرم المخلوقات،سيدنا وسندنا ومولانا محمد الـــذي جـــاء بأشرف المعلومات، وعلى آله وأصحابه وأنصاره الذين أطاعوه من غـــير التفات إلى قياس أو تمثيل أو فاسد المغالطات، وعلى من اتبعه وآمن به إلى أن نلقاه بإذن الله في العَرَصات.

وبعد:

فقد حفظ الإسلام للعقل مكانته، وجعله مناط التكليف، وحذّر من إلغائه وتعطيله، بل إنّ العقل في الإسلام أحد الضروريات الخمس التي جـــاءت الشريعة للمحافظة عليها.

وحتى يؤدي العقل رسالته، ولكي يتمكن الإنسان من استثمار هذه النعمة العظيمة التي وهبه الله تعالى إياها لا بد له من قواعد ومـــسلّمات ينطلـــق المفكّر منها، ويبني عليها آراءه واجتهادته، وخطوات تبين له طريق رحلته في البحث عن المجهول.

هذه القواعد والمسلّمات وتلك الخطوات هي ما جمعه فلاسفة اليونـــان ثمّ هذّبه فلاسفة المسلمين وطوّروه وأطلقوا عليه اسم علم المنطق.

ولا يخفى ما لهذا العلم من فوائد لا يستغني عنها طالب علم، بل ولا عاقل بوجه عام[1].

ولقد أولى علماء المسلمين هذا العلم غاية الاهتمام فألّفوا فيه المؤلفات التي يعجز العد عن حصرها ما بين مطوّل ومختصر ومتوسط.

ومن بين تلك المؤلفات هذا المتن المسمى بالمرقاة للإمام فضل إمام بن محمد أرشد العمري الخير آبادي المتوفى عام ١٢٤٣هـ .

ولقد أكرمني الله عز وجل بقراءة هذا المتن على شيخنا ووالدنا العلامة الشيخ يحيى بن الإمام الشيخ محمد بن أبي بكر الملا شيخ المدرسة الشرعية الحنفية في الأحساء، فألفيته متناً مفيداً جمع بين وضوح العبارة وكثرة المسائل، إلى جانب اشتماله على مباحث تخلوا كتب متأخري المناطقة منها، مثل: فصول الصناعات الخمس وغيرها.

فاستشرت شيخنا رضي الله عنه في خدمة هذه الرسالة نظراً لقدم طبعاتها وندرتها في بلادنا فشجعني على ذلك، كعادته في تربية تلاميذه على حب العلم و الحرص على حفظ التراث.

وكان مما دعاني لخدمة هذا الكتاب -إلى جانب ما ذكرته- عدة أمور منها:

الأول: رجاء أن يؤدي عملي فيه إلى إتقاني لمسائل هذا العلم المهم.

---

[1] انظر كلمة موجزة عن أهمية علم المنطق صفحة

الثاني: لعل خروج هذا المتن في حلة قشيبة، وخدمته والتعليق عليه يكون سبباً لتشجيع إخواننا من تلاميذ شيخنا على قراءته عليه حفظه الله والاستفادة منه في هذا الفن الشريف.

الثالث: أردت أن أثبت بعملي في هذه الرسالة أنّ طلاب العلم الشرعي من أتباع المذاهب الأربعة السّنّيّة هم أقرب الناس إلى العقل، وأكثرهم خدمة للعلوم العقلية. بخلاف ما يصوره أعدائهم من أنّهم أصحاب التقليد والجمود، وأدعياء التخلف. وأنّهم يريدون للأمّة الرجوع إلى عصور الانحطاط.

أصل تحقيق هذه الرسالة:

للأسف الشديد لم استطع الحصول على نسخة خطية للكتاب، فاعتمدت على نسخة مطبوعة طباعة حجرية في قران محل – كراتشي - باكستان. ولم يكتب على غلاف النسخة تاريخ الطباعة.

وبهامش النسخة حاشية المرآة على المرقاة للشيخ مولانا محمد عماد الدين الشيركوتي.

وهي نسخة واضحة الخط إلا أنّها صغيرة الحروف نسبياً، لا تخلوا من صعوبة القراءة كما هو حال الكتب المطبوعة في شبه القارة الهندية.

وقد كان عملي في الرسالة على النحو التالي:

أولاً: وجّهت جلّ اهتمامي لضبط النص، وخلوّه من الأخطاء، وكتبته على وفق قواعد الإملاء الحديثة.

ثانياً: ولأنّ الكتاب المحقَّق متن علمي حرصت على وضع علامات الترقيم، وقسّمت الفقرات بعناية؛ حتى أساعد القارئ على تفهّم النص، وقراءته بدون ملل.

ثالثاً: وضعت عناوين للفصول التي لم يعنون لها المصنف، وجعلتها بين معكوفتين هكذا [.......]، أما الفصول التي وضع المصنف لها عناوين فنبهت على أنّ عناوينها من كلام المصنف.

رابعاً: انتقيت بعض التعليقات من حاشية المرآة في المواضع التي رأيت الحاجة فيها لذلك ورمزت للتعليقات المأخوذة من الحاشية بهذا الرمز (ح).

خامساً: علقت بعض التعليقات حسبما ظهر لي من كلام المصنف ورمزت لتعليقاتي بهذا الرمز (ع).

سادساً: لاحظت في بعض العبارات من المتن مخالفة الضمائر أو أحرف المضارعة لما تعود إليه، ولعل ذلك بسبب عجمة النساخ فقمت بتغييرها حسبما يقتضيه السياق دون الإشارة إلى ذلك.

سابعاً: أصلحت الأخطاء الواضحة، وزدت ما رأيت أنّ فيه سقطاً مع التنبيه على ذلك.

ثامناً: يذكر المصنف أحياناً بعض الكلمات باللغة الفارسية فرأيت أن أحذفها وأضع مكانها نقطاً بين قوسين هكذا (.....) مع التنبيه عليها إن لم ينبه المصنف، وذلك لصعوبة كتابتها وعدم الحاجة إليها في بلادنا.

تاسعاً: ترجمت لمعظم الأعلام الواردين في الكتاب، إلا عَلَماً واحداً لم اهتد إلى معرفته.

عاشراً: خرجت حديثاً واحداً أشار إليه المصنف في المقدمة.

حادي عشر: ترجمت للمؤلف في أول الكتاب.

ثاني عشر: قدمت للكتاب بمقدمة تحدثت فيها عن أهمية الكتاب، وسبب الذي دعاني لتحقيقه، وعن عملي فيه.

ثالث عشر: كتبت بعد المقدمة كلمة موجزة عن أهمية علم المنطق.

رابع عشر: وضعت فهرساً لفصول الكتب حسب العناوين التي وضعتها.

وأخيراً أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يخرج هذا المتن أقرب ما يكون لما أراده له مؤلفه، وأن يجزي خيراً كل من ساعدني على إخراجه سواءً بمشورة أو إعارة كتاب أو غير ذلك.

وصلى الله على أكمل الناس عقلاً سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عبدالرحمن بن أحمد آل عبد القادر

الأحساء ٢٦/ ١٤٢٨/٧هـ

ترجمة المصنف[١]

هو الشيخ الفاضل العلامة مولانا فضل إمام بن محمد أرشد بن محمد صالح بن عبد الواجد(بالجيم) بن عبد الماجد بن القاضي صدر الدين العمــــري، الحنفي، الهركامي، ثم الخيرآبادي.

أحد مشاهير العلماء، انفرد بالإمامة في صناعة الميزان والحكمة في عصره، ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه.

ولد ونشأ بخيرآباد، وقرأ العلم على مولانا عبد الواجــــد الخيرآبــــادي، ثم درس وأفاد وأقبل على المنطق والحكمة إقبالاً كلياً، وصنف الكتب، وخدم الدولة الإنكليزية ببلدة دهلي، حتى نال معاش التقاعد.

وكان قليل الخبرة بالفقه والحديث.

من مصنفاته:

المرقاة في المنطق متن متين[٢].

ومنها: تلخيص الشفاء للشيخ الرئيس.

ومنها: حاشية على: مير زاهد رسالة.

---

[١] هذه الترجمة منقولة حرفياً من كتاب: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنــــواظر للعلامــــة عبــــد الحــــي بــــن فخــــر الــــدين الحسني [٧ / ٣٨٣].

[٢] هذا هو الكتاب الذي وفقني الله لخدمته .

وحاشية على: مير زاهد ملا حلال[1].

مات بخيرآباد لخمس خلون من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعـــين ومـــائتين وألف.

---

[1] ذكر الدكتور أحمد خان في معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية [ص٣٣٥] أنّ للمترجم كتاب بعنوان تـــشحيذ الأذهان وهو شرح ميزان المنطق الذي هو اختصار الشمسية لنجم الدين الكاتبي، وذكر أنّه مطبوع في دهلي عام ١٢٨٦ هـــ.

كلمة موجزة عن أهمية علم المنطق[1]

أحببت قبل الشروع في النص المحقق أن أتكلم بإيجاز عن أهمية علم المنطق ،وحاجة طالب العلم إليه،والجواب عن بعض الشبه التي تثار حوله ، فأقول:

لعلم المنطق فوائد كثيرة من أهمها فائدتان:

الأولى: صعوبة فهم بعض العلوم الإسلامية على غير الملمّ بهذا العلم، وخصوصاً علمي الأصلين أصول الفقه،وأصول الدين أي : العقيدة أو ما يعرف بعلم الكلام.

قال شيخنا الشيخ رائد الملا حفظه الله : (وهذا أمر مشاهد ، إذ أنّنا نجد بعض العلماء الذين خاضوا في علم الكلام ولم يكن عندهم ما يحفظ أذهانهم عن الخطأ نجدهم سقطوا ، ووقعوا في تناقضات وانحرافات رد عليهم فيها)[2]

الثانية : أنّ محاجّة المخالفين ، والرد على شبههم من أمثال : المعتزلة والروافض، بل وغير المسلمين من ملحدين وطبائعيين لا يمكن إلا بالأسلوب الذي يفهمونه ، واللغة التي يتقنونها وهي الحجج العقلية،والبراهين المنطقية .

---

[1] انظر في هذا الموضوع كتاب تدعيم المنطق جولة نقدية مع المعارضين لعلم المنطق. للعلامة الشيخ سعيد فوده.

[2] فتح الملهم في شرح نظم السلم لشيخنا الشيخ رائد بن عبد الله الملا [ص ٢٠].

ولا أدل على ذلك من أنّ إمام أهل السنة الإمام أبا الحسن الأشـــعري ــ رضي الله عنه ــ لم ينقض أصول المعتزلة إلا بالقواعد التي يسيرون عليها في تقرير عقائدهم .

وقل مثل هذا في الرد على معتزلة العصر من علمانيين وليبراليين وحداثيين وغيرهم .

بقي أن نتكلم في مناقشة بعض الشبه التي تثار حول علم المنطق فنقول:

الشبهة الأولى : فتاوى العلماء في تحريم الاشتغال به:

أفتى بعض كبار العلماء مثل :الإمام ابن الصلاح والإمام النووي[1]بتحريم الاشتغال بعلم المنطق، بل قد صنف الإمام السيوطي كتابا سماه ــ صـــون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام[2]نقل فيه عدة فتاوى في التحريم.

والجواب على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه :

الأول : أنّ العلماء الذين أفتوا بالتحريم – مع عظيم قدرهم وتمكنـــهم في العلوم النقلية - لم يدرسوا هذا العلم ولم يشتهروا بالاشـــتغال بـــالعلوم العقلية.

وهذا لا ينقص من قدرهم، ولكن لا يحتج بكلامهم في هذه المـــسألة؛ لأنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما يقول علماؤنا.

---

(١) انظر هذه الفتاوى ومناقشتها كتاب تدعيم المنطق الباب الثالث [ص١٩٩] .

(٢) انظر نقد ما في الكتاب كتاب تدعيم المنطق الفصل الثالث من الباب الثاني[ص١١] .

الوجه الثاني : أنّ الذي يقرأ فتاويهم وخصوصاً فتوى الإمام ابن الصلاح[1] -رحمه الله – التي عليها مدار فتاوى من بعده يجد أنّ لديهم عدم تمييز بين علم المنطق والفلسفة ، وذلك لأنّهم يعللون التحريم بما في هذا العلم من كفريات وأقوال مخالفة لعقائد الإسلام كقدم العالم بالنوع ونحو ذلك، وهذا يوجد في الفلسفة لا في المنطق الذي هو مجرد قواعد عقلية اصطلح المناطقة عليها.

الوجه الثالث : أنّ علماء آخرين بعد هؤلاء العلماء أفتوا بجواز تعلم علم المنطق ، وقالوا بأنّه من أنفع العلوم مثل :الإمام تقي الدين السبكي[2] والإمام ابن حجر الهيتمي [3] وهذا محمول على أنّهم اطلعوا على هذا العلم، ورأوا ما فيه من حق أو باطل.[4]

وقد حقق المسألة العلامة ابن عابدين في حاشيته، فقال عند قول صاحب الدر (ودخل في الفلسفة المنطق) :

المراد بالمنطق المذكور في كتب الفلاسفة للاستدلال على مذاهبهم الباطلة، أما منطق الإسلاميين الذي مقدماته قواعد إسلامية فلا وجه للقول بحرمته، بل سمّاه الغزالي معيار العلوم، وقد ألف فيه علماء الإسلام ومنهم المحقق ابن

---

[1] فتاوى ابن الصلاح [١/ ٢٠٩].

[2] فتاوى تقي الدين السبكي [٢/ ٦٤٤] .

[3] الفتاوى الكبرى الفقهية لابن حجر الهيتمي [١ / ٤٩].

[4] وانظر ما استقر عليه خلاف أهل العلم في المسألة فتح الملهم [ص ٢٢ ــ ٢٥] .

الهمام، فإنّه أتى منه ببيان معظـــم مطالبـــه في مقدمـــة كتابـــه التحريـــر الأصولي)[١].

الشبهة الثانية : البليد لا ينتفع به والذكي لا يحتاج إليه .

هذه العبارة من أشهر العبارات المنقولة عن الإمام ابن تيمية[٢].

وسنقتصر في مناقشة هذه الشبهة على وجهين :

الأول : أنّ علم المنطق كما قال صاحب السلم :

وبعـــد فالمنطـــق للجنـــان نســـبته كـــالنحو للسان[٣]

فهل قال أحد من النحاة بأنّ العيي الذي لا يستطيع أن يعبر عما في نفسه يصبح من أبلغ الفصحاء بمجرد دراسته لعلم النحو ؟!

بل مهمة علم النحو تكمن في جعل المتكلم يرتب كلامه بحيـــث يعـــرف السامع من هو الفاعل ومن هو المفعول وهكذا

ومثله علم المنطق من حيث أنّه يجعل المتكلم يرتب كلامه بطريقة عقليـــة ، ويدربه على معرفة المجهولات من خلال النظر في المعلومات[٤]

---

[١] حاشية ابن عابدين [١/١٣٥] بتصرف يسير .

[٢] مجموع الفتاوى [٩ / ١٦٩] ، وانظر في مناقشة رأي الإمام ابن تيمية حول علم المنطق كتاب تدعيم المنطق الفـــصل الأول من الباب الثاني.

[٣] هذا هو البيت العاشر من منظومة السلم في المنطق، وانظر شرح السلم لناظمه الأخضري [ص٢٣] .

[٤] انظر الفصل الذي عقده المصنف في غاية علم المنطق [ص] وكذلك الذي عقده في موضوع علم المنطق [ص] .

من هنا نعرف أنّه لا علاقة بين علم المنطق وبين الذكاء والبلادة وإنّما هو قواعد يستطيع كل أحد أن يستفيد منها .

الوجه الثاني : قال العلامة الشيخ سعيد فودة ـــ حفظه الله ـــ في معـــرض كلامه عن موقف ابن تيمية من علم المنطق :

(وأما قوله :البليد لا ينتفع به والذكي لايحتاج إليه ، فهو غير مسلّم،فإنّ البليد إذا زاول الأمر وكرره على نفسه فإنّه يترسخ فيـــه ويستحـــضره وينتفع به ،وهذا هو المسمى بالعقل المكتسب عند العلمـــاء أو الـــذكاء المكتسب ،فإذا كنا نقول بحقية تلك القواعد في نفس الأمر،فلا يجـــوز أن يقال إنّ البليد لا ينتفع بها إذا تعلمها.

وكذلك لا يجوز أن يقال: إن الذكي يستغني عنها ، فإن هذا القول يستلزم أنّ الذكي لا يخطئ أبداً ،ولكن لا يوجد ذكي واحد لم يقع في خطأ فضلاً عن أخطاء عديدة ، بل لا يوجد إنسان معصوم عن الخطأ غـــير الأنبيـــاء، وهؤلاء إنّما عصموا بعصمة الله تعالى لهم ،فإذا سلمنا أنّـــه لا ذكـــي إلا ويخطئ ، فكيف يمكن دلالة هذا الذكي على خطئه أو تعرفه عليه إلا مـــن خلال اتباع قواعد عامة يفحص بها الذكي معاني ما يقوله ويفكـــر فيـــه ويحاكم بها تفكيره بعين القواعد المأخوذة من عقله السليم ، وهذه القواعد هي بعينها المنطق .

فيلزم إذن احتياج الذكي والبليد إلى علم المنطق ، وبالأولى ما بينهما مـــن طبقات من الناس ، ويبطل كلام ابن تيمية .) أ.هـــ[(١)] . ولنقتصر علـــى هذا القدر في الكلام عن أهمية علم المنطق ؛لأنّ الكلام عن ذلـــك قـــد يطول بما لاتتسع له هذه العجالة.

---

(١) تدعيم المنطق [ص ٥٥] .

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي أبدع الأفلاك والأرضين ، والصلاة على من كان نبياً وآدم بين الماء والطين[١]، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد:

فهذه عدة فصول في علم الميزان، لا بد من حفظها وضبطها لمن أراد أن يتذكر من أولي الأذهان ، وعلى الله التوكل وهو المستعان .

مقدمة

[في إطلاقات العلم ومعنى التصور والتصديق]

اعلم أنّ العلم يطلق على معان:

أحدها : حصول صورة الشيء في العقل .

---

[١] فيه إشارة إلى حديث (كنت نبياً وآدم بين الماء والطين) وهو بهذا اللفظ حديث موضوع، انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني حديث رقم: [٢٠١٥]، والجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث للغزّي العامري حديث رقم : [٣٦١]، والمصنوع للإمام ملا علي قاري حديث رقم: [٢٣٣]. لكن قال محدث الشام العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على المصنوع [ص ١٤٢]: (لكن جاء بلفظ آخر ومن طرق متعددة...) ثم ذكر بعض الأحاديث الواردة في معنى الحديث المذكور فارجع إليه إن شئت.وانظر: كشف الخفاء حديث رقم: [٢٠٠٥].

ثانيها : الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل .

ثالثها : الحاضر عند المدرك .

رابعها : قبول النفس لذلك المدرك .

خامسها : الإضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم .

وينقسم على قسمين :

أحدهما: يقال له: التصور.

وثانيهما: يعبر عنه بالتصديق.

أما التصور : فهو الإدراك الخالي عن الحكم .

والمراد بالحكم: نسبة أمر إلى أمر آخر إيجاباً أو سلباً.

وان شئت قلت : إيقاعاً أو انتزاعاً .

وقد يفسر الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها .

كما إذا تصورت زيداً وحده أو قائماً وحده من دون أن تثبت القيام لزيد و تسلبه عنه.

أما التصديق فهو على قول الحكماء[١] : عبارة عن الحكم المقارن للتصورات . فالتصورات الثلاثة شرط لوجود التصديق ، ومن ثم لايوجد تصديق بلا تصور .

---

[١] الحكماء : قال الإمام السيد الشريف الجرجاني : (هم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقا للسنة.) ثم قسمهم إلى قسمين : الإشراقيون ورئيسهم أفلاطون، والمشاءون ورئيسهم أرسطو . التعريفات،باب الحاء، [ص٧٩].

والإمام الرازي[1] يقول : إنه عبارة عـــن مجمـــوع الحكـــم وتـــصورات الأطراف[2].

فإذا قلت: زيد قائم وأذعنت بقيام زيد تحصل لك علوم ثلاثة:

أحدها : علم زيد .

وثانيها: إدراك معنى قائم .

وثالثها : علم المعنى الرابط الذي يعبر عنـــه في الفارســـية بــــــ(...) في الإيجاب، وبـــ(...) في السلب، وبـــ(...) في الهندية،ويقال لهذا المعـــنى : الحكم تارة ، والنسبة الحكمية أخرى .

فإذا أتقنت ما علمناك فاعلم أنّ الحكيم يزعم أنّ التصديق ليس إلا إدراك المعنى الرابطي . والإمام يزعم أنّ التصديق مجموع الإدراكات الثلاثة أعني: تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وإدراك النسبة الحكميـــة المـــسمى بالحكم[3] .

(١) الرازي : هو الإمام فخرالدين أبو عبد الله محمد بن عمر بـــن الحـــسين القرشـــي التيمـــي البكـــري الـــرازي الـــشافعي الأشعري،المعروف بابن خطيب الري،من كبار المفسرين والفقهاء والأصوليين والمتكلمين المدافعين عن مذهب أهل الـــسنة،ولـــد بالري وإليها نسب، كان من المشاركين في كثير من العلوم ، وكانت له في زمنه المترلة الرفيعة . من مؤلفاتـــه: تفـــسير مفـــاتيح الغيب، المحصول والمعالم في أصول الفقه، والمعالم في أصول الدين. توفي عام ٦٠٦ هـــ . انظـــر:طبقـــات الـــشافعية الكـــبرى [٨ / ٨١ – ٩٦]، الأعلام [٦ – ٣١٣].

(٢) لم أجد هذا الكلام في المباحث المنطقية من كتاب المحصول، ولعله في كتاب للإمام في المنطق.لكن نسب هذا القـــول إليـــه السعد التفتازاني في شرح المقاصد[١/١٩٩].(ع).

(٣) معنى هذا الكلام أنّك إذا قلت: زيد قائم. فعند الحكماء التصديق هو اثبات القيام لزيد .
وعند الإمام الرازي هو مجموع: ١-معرفة زيد ٢-معرفة معنى القيام ٣- اثبات القيام لزيد . (ع).

فائدة

[في معنى النظر]

وإذا علمت ما ذكرنا أنّ النظريات مطلقاً تصورية كانت أو تصديقية مفتقرة إلى نظر وفكر فلا بد لك أن تعلم معنى النظر فأقول:

النظر في اصطلاحهم عبارة عن ترتيب أمور معلومة ليتأدى ذلك الترتيب إلى تحصيل المجهول .

فإذا رتبت المعلومات الحاصلة لك من تغير العالم وحدوث كل متغير وقلت[1]: العالم متغير وكل متغير حادث فحصل لك من هذا النظر والترتيب علم قضية أخرى لم يكن حاصلاً لك من قبل وهي: العالم حادث.

فصل

[ليس كل ترتيب يكون صواباً]

إياك وأن تظن أنّ كل ترتيب يكون صواباً موصلاً إلى علم صحيح، كيف ولو كان الأمر كذلك ما وقع الاختلاف والتناقض بين أرباب النظر مع أنّه قد وقع.

---

(١) في الأصل [وتقول] وما أثبتناه أقرب.(ع).

فمن قائل يقول: العالم حادث، ويستدل بقوله: العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث.

ومن زاعم يزعم أنّ العالم قديم غير مسبوق بالعدم، ويبرهن عليه بقوله: العالم مستغن عن المؤثر، وكل ما هذا شأنه فهو قديم.

ولا أظنّك شاكاً في أنّ أحد الفكرين صحيح حق. والآخر فاسد غلط.

[أهمية علم المنطق وتسميته][1]

وإذا كان قد وقع الغلط في فكر العقلاء فعلم من ذلك أنّ الفطرة الإنسانية غير كافية في تميّز الخطأ من الصواب ، وامتياز القشر عن اللباب ،فجاءت الحاجة في ذلك إلى قانون عاصم عن الخطأ في الفكر يبين فيه طرق اكتساب المجهولات من المعلومات .

وهذا القانون هو المنطق والميزان.

أما تسميته بالمنطق فلتأثيره في المنطق الظاهر أعني : التكلم، إذ العارف به يقوى على التكلم بما لا يقوى عليه الجاهل ، وكذا المنطق الباطني أعني: الإدراك؛ لأنّ المنطقي يعرف حقائق الأشياء، ويعلم أجناسها، وفصولها، وأنواعها، ولوازمها، وخواصّها، بخلاف الغافل عن هذا العلم الشريف.

أما تسميته بالميزان؛ فلأنّه قسطاسٌ للعقل توزن به الأفكار الصحيحة، ويعرف به نقصان ما في الأفكار الفاسدة، واختلال ما في الأنظار الكاسدة.

---

(١) ما بين القوسين زيادة من المحقق كعنوان للفقرة .(ع).

ومن ثَم يقال له: العلم الآلى؛ لكونه آلة لجميع العلوم ، لاسيّما العلوم الحكمية .

فائدة

[في واضع علم المنطق]

اعلم أنّ أرسطاطاليس الحكيم[١]دوّن هذا العلم بأمر الإسكندر الرومي[٢] ولهذا يلقب بالمعلم الأول ، والفارابي [٣]هذّب هذا الفن، وهو المعلم الثاني، وبعد اضاعة كتب الفارابي فصّله الشيخ أبوعلي بن سينا[٤].

---

(١) ارسطاطاليس ويقال له : أرسطوطاليس والأغلب أن يقال له : أرسطو . فيلسوف يوناني، وطبيب، وعالم موسوعي، عاش في الفترة ما بين[٣٨٤-٣٢١ق.م] ولما بلغ الثامنة عشرة من عمرة أخذ يتلقى العلم على الفيلسوف أفلاطون فمكث عنده عشرين سنة ينهل من علومه ومعارفه، كان ابن رشد يسمبه الحكيم الأول، له عدة مؤلفات منها : كتاب الأورغانون في صناعة المنطق، كتاب الحس والمحسوس، كتاب ما بعد الطبيعة . انظر : الموسوعة الفلسفية للدكتور إسماعيل الشرفا [ص ٤٠] .

(٢) لعله الإ سكندر المقدوني وهو الاسكندر عاش في الفترة مابين [٣٥٦ _٣٢٣ ق.م] وملك مقدونيا في الفترة ٣٣٦_٣٢٣ قبل الميلاد كادت مملكته أن تشمل نصف العالم وكان من عباقرة الحرب في التاريخ انظر: المورد قسم معجم الأعلام [ص ٦].

(٣) الفارابي هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي . فيلسوف إسلامي ، حكيم ، رياضي ، طبيب ، عارف بعدة لغات، ولد في فاراب فنسب إليها ، ضمه سيف الدولة الحمداني إلى بلاطه حتى توفي بدمشق عام ٣٣٩ هـ . من مؤلفاته: كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة ، المسائل الفلسفية والأجوبة عنها، إحصاء العلوم، انظر : سير أعلام النبلاء [١٥ / ٤١٦]، الموسوعة الفلسفية [ص ١٢٤].

(٤) ابن سينا هو الشيخ الرئيس الحسين بن عبد الله بن سينا البلخي ، البخاري ، فيلسوف إسلامي ، طبيب ، شاعر ،مشارك في أنواع من العلوم .توفي بهمدان سنة ٤٢٨هـ من مؤلفاته: القانون في الطب، الشفاء وهو دائرة معارف فلسفية، والملخص في المنطق .انظر سير أعلام النبلاء [١٧_٥٣١]، الموسوعة الفلسفية [ص ١١].

فصل

[تعريف علم المنطق]

لعلك علمت مما تلونا عليك في بيان الحاجة حد المنطق وتعريفه من أنّه:
(علمٌ بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر) .

فصل

[موضوع علم المنطق]

موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية له ، كبدن الإنسان للطب. و الكلمة والكلام لعلم النحو .
فموضوع علم المنطق: المعلومات التصورية والتصديقية، لكن لا مطلقاً بل من حيث أنّها موصلة إلى المجهول التصوري أو التصديقي.

فائدة

[في غاية علم المنطق]

اعلم أنّ لكل علم وصناعة غاية، وإلا لكان طلبه عبثاً والجدَّ فيه لغواً.
وغاية علم الميزان الإصابة في الفكر،وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر .

فصل

[لا شغل للمنطقي بالألفاظ]

لاشغل للمنطقي من حيث إنّه منطقي ببحث الألفاظ ،كيف وهذا البحث بمعزل عن هدفه وغايته .

ومع ذلك فلا بد من بحث الألفاظ الدالــة علــى المعــاني؛ لأنّ الإفــادة والاستفادة موقوفة عليه ، ولذلك يقدم بحث الدلالة والألفاظ في كتــب المنطق .

فصل

في الدلالة[١]

الدلالة لغة هي: الإرشاد. أي: (.....)[٢].

وفي الاصطلاح : كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

والدلالة قسمان: لفظية، وغير لفظية.

واللفظية: ما يكون الدالّ فيها اللفظ.

وغير اللفظية: ما لا يكون الدالّ فيها اللفظ.

---

(١) هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله . (ع).

(٢) ما بين القوسين هو معنى كلمة الدلالة بالفارسية. (ع).

وكل منهما على ثلاثة أنحاء :

أحدها: اللفظية الوضعية كدلالة لفظ زيد على مسماه .

وثانيهما: اللفظية الطبيعية كدلالة لفظ أح أح –بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة وقيل : بفتحها – على وجع الصدر[١] ، فـإن الطبيعـة تـضطر بإحداث هذا اللفظ عند عروض الوجع في الصدر.

وثالثها:اللفظية العقلية كدلالة لفظ -دن – المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ.

ورابعها:غير اللفظية الوضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها[٢][٣].

وخامسها: غير اللفظية الطبيعية كدلالة صهيل الفرس على طلـب المـاء والكلأ.

وسادسها: غير اللفظية العقلية كدلالة الدخان على النار.

فهذه ست دلالات، والمنطقي إنّما يبحث عن الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأنّ الإفادة للغير والاستفادة إنّما يتيسر بها بسهولة، بخلاف غيرها؛ فإنّ الإفادة والاستفادة بها لا يخلو عن صعوبة .هذا.[٤]

---

[١] وهو ما يسمى بالسعال.(ع).

[٢] أي :ماينصب على الطريق لإدراك بعد المسافة والخطوط والإشارات.والعقـود أي:عقـود الأنامـل الـتي تـدل علـى الأعداد.(ح).

[٣] و من أمثلة الدلالة غير اللفظية الوضعية دلالة إشارات المرور.(ع).

[٤] هكذا في الأصل وقد علّق عليها المحشّي بقوله : (أي : خذ هذا.) ثم ذكر المحشي _رحمه الله_ وجهين في أعراب هذه الكلمة لا داعي للإطالة بذكرهما .(ع).

فصل

[أقسام الدلالة اللفظية الوضعية]

وينبغي أن يعلم أنّ الدلالة اللفظية الوضعية التي لها العــبرة في المحــاورات والعلوم على ثلاثة أنحاء:

أحدها: المطابقية وهي: أن يدل اللفظ على تمام ما وضع ذلــك اللفــظ له،كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق.

ثانيها: التضمنية، وهي: أن يدل اللفظ على جزء المعنى الموضــوع لــه، كدلالته على الحيوان فقط، أو الناطق فقط.

ثالثها: الدلالة الالتزامية وهي: أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ولا على جزئه، بل على معنى خارج لازم للموضوع له.

واللازم هو: ما ينتقل الذهن من الموضوع له إليه،كدلالة الإنــسان علــى قابل العلم وصنعة الكتابة،وكدلالة لفظ العمى على البصر .

فصل

[لا توجد الدلالة التضمنية والالتزامية بدون المطابقية]

الدلالة التضمنية والالتزامية لاتوجدان بدون المطابقة؛ وذلك لأنّ الجزء لا يتصور بدون الكل، وكذا اللازم بدون الملزوم، والتابع لا يوجد بدون المتبوع .

والمطابقة قد توجد بدونهما؛ لجواز أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا جزء له، ولا لازم له.

فإن قلت: لا نسلم أن يوجد معنى لا لازم له؛ فإنّ لكل معنى لازماً البتة، وأقله أنّه ليس غيره(١).

قلنا: المراد باللازم هو: اللازم البيّن الذي ينتقل الذهن من الملزوم إليه.

وقولك: ليس غيره ليس من اللوازم البينة؛ لأنّا كثيراً ما نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلاً عن كونه ليس غيره.

---

(١) معنى(وأقله أنّه ليس غيره): أنّ أقل ما يلزم من معنى اللفظ المقول هو أنّه ليس معنى آخر سواه. مثال ذلك:أنّك إذا أشرت إلى كتاب وقلت: هذا كتاب. فأقل ما يلزم من لفظك أنّ المشار إليه ليس قلماً ولا محبرةً ولا شيئاً آخر سوى الكتاب.(ع).

فصل

[اللفظ إما مفرد أو مركب]

اللفظ الدال إما مفرد أو مركب.

فالمفرد: ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، كدلالة همزة الاستفهام على معناها، ودلالة زيد على مسماه[١]،ودلالة عبدالله على المعنى العَلَمي[٢].

والمركّب: ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، كدلالة زيد قائم على معناه [٣]، ودلالة رامي السهم على فحواه.

ثم المفرد على أنحاء ثلاثة؛ لأنّه إن كان معناه مستقلاً بالمفهومية أي: لم يكن في فهمه محتاجاً إلى ضمّ ضميمة فهو اسم إن لم يقترن ذلك المعنى بزمان من الأزمنة الثلاثة.

وكلمة إن اقترن به. وإن لم يكن معناه مستقلاً فهو أداة في عرف الميزانيين،وحرف في اصطلاح النحويين. هذا.[٤]

---

(١) فإنّ الزاي لا تدل على جزء معنى زيد.(ع).

(٢) بفتح العين واللام أي: أنّ مجموع كلمة (عبدالله) علم على رجل معين .(ع).

(٣) فإنّ زيداً يدل على جزء جملة (زيد قائم).(ع).

(٤) راجع ما تقدم حول هذه الكلمة في الهامش الثاني [ص ٢٣].

فصل

[ليست الكلمة عند المناطقة هي الفعل عند النحاة]

اعلم أنّه قد ظنّ بعضهم أنّ الكلمة عند أهل الميزان هي ما يسمى في علم النحو بالفعل، وليس هذا الظنّ بصواب؛ فإنّ الفعل أعم من الكلمة، ألا ترى أنّ نحو: أضرب ونضرب وأمثاله فعل عند النحاة وليس بكلمة عند المنطقيين؛ لأنّ الكلمة من أقسام المفرد، ونحو: أضرب ليس بمفرد، بل هو مركّب لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى؛ لأنّ الهمزة تدل على المتكلم، و ض ر ب على معنى الحدث.

فصل

[تقسيم آخر للمفرد]

قد يقسم المفرد بتقسيم آخر وهو:

أنّ المفرد قد يكون معناه واحداً أو يكون كثيراً.

والذي له معنىً واحداً على ثلاثة أضرب؛ لأنّه لا يخلو:

إما أن يكون ذلك المعنى متعيناً مشخَّصاً أو لم يكن.

والأول: يسمى: عَلَماً، كزيد، وهذا، وهو. والأولى أن يسمى هذا القسم بالجزئي الحقيقي.

والثاني: أي: ما لا يكون معناه مشخَّصاً، بل يكون له أفراد كـــثيرة هـــو ضربان:

أحدهما: أن يكون صدق ذلك المعنى على ســـائر أفـــراده علـــى ســـبيل الاستواء، من غير أن يتفاوت بأوّلية، أو أشدّية، أوأزدية[١]، ويسمى هـــذا القسم: بالمتواطئ؛ لتواطؤ أفراده، وتوافقها في تصادق ذلك المعنى العـــام، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر.

وثانيهما: أن لا يكون صدق ذلك المعنى العام في جميع أفراده علـــى وجـــه الاستواء، بل يكون صدق ذلك المعنى على بعـــض الأفـــراد بالأوّليـــة، والأشدّية، والأولوية، وصدقها على البعض الآخر بأضداد ذلك، كالوجود بالنسبة إلى الواجب جل مجده، وبالنسبة إلى الممكن[٢]، وكالبياض بالنسبة إلى الثلج والعاج، ويسمى هذا القسم: مشككاً؛ لأنّه يوقـــع النـــاظر في الشك في كونه متواطئاً أو مشتَرَكاً[٣].

---

[١] معنى الأزدية: أن بعض الأفراد أزيد في صدق المعنى من بعض.كالسواد ففي المتواطئ لايزيد بعض الأفراد على بعض في غمق اللون.(ع).

[٢] الواجب هو الله تعالى،والممكن هو المخلوق.(ع).

[٣] فتحصل أن الأقسام ثلاثة:العَلَم ــ بالتحريك ــ والمتواطئ، والمشكك.(ع).

فصل

[أقسام اللفظ الذي له أكثر من معنى]

المتكثر المعنى له أقسام عديدة.

وجه الحصر: أنّ اللفظ الذي كثر معناه إن وضع ذلك اللفظ لكل معنى ابتداءً بأوضاع متعددة على حدة يسمى: مشتركاً، كالعين وضع تارةً للذهب، وتارةً للباصرة، وتارةً للركبة.

وإن لم يوضع لكل ابتداءً، بل وضع أولاً لمعنى، ثم استعمل في معنى ثاني؛ لأجل مناسبة بينهما.

فإن اشتهر في الثاني، وترك موضوعه الأول يسمى: منقولاً. والمنقول بالنظر إلى الناقل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: المنقول العرفي، باعتبار كون الناقل عرفاً عاماً.

وثانيها: المنقول الشرعي، باعتبار كونه أرباب الشرع.

وثالثها: المنقول الاصطلاحي، باعتباره عرفاً خاصاً بطائفة مخصوصة.

مثال الأول: كلفظ الدابة، كان في الأصل موضوعاً لما يدب على الأرض، ثم نقله العامة للفرس، أو لذات القوائم الأربع.

ومثال الثاني: كلفظ الصلاة، كان في الأصل بمعنى الدعاء، ثم نقله الشارع إلى أركان مخصوصة.

ومثال الثالث: كلفظ الاسم كان في اللغة بمعنى العلو، ثم نقله النحاة إلى: كلمة مستقلة في الدلالة غير مقترنة بزمان من الأزمنة الثلاثة.

وإن لم يشتهر في الثاني ولم يترك الأول، بل يستعمل في الموضوع الأول مرة، وفي الثاني أخرى، يسمى بالنسبة إلى الأول: حقيقةً، وبالنسبة إلى الثاني مجازاً، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع، فهو بالنسبة إلى الأول حقيقة، وبالنسبة إلى الثاني مجاز.

فصل

[في اللفظ المرادف]

إذا كان اللفظ متعدداً والمعنى واحداً يسمى: مرادفاً، كالأسد والليث، والغيم والغيث.

فصل

[أقسام اللفظ المركب]

المركب قسمان:

أحدهما: المركب التام وهو: ما يصح السكوت عليه، كزيد قائم.

وثانيهما: المركب الناقص وهو: ما ليس كذلك.

فصل

[في المركب التام]

المركب التام ضربان:

يقال لأحدهما: الخبر والقضية، وهو: ما قصد به الحكاية، ويحتمل الصدق والكذب، أو ما يقال لقائله: إنّه صادق أو كاذب، نحو: السماء فوقنـــا، والعالم حادث.

فإن قيل: قولنا: -لا إله إلا الله- قضية وخبر، مع أنّه لا يحتمل الكذب.

قلنا: مجرد اللفظ يحتمله، وإن كان بالنظر إلى خصوصية الحاشيتين[١] غـــير محتمل للكذب.

ويقال لثاني القسمين: الإنشاء، والإنشاء أقسام: أمر، ونهي، وتمن، وترج، واستفهام، ونداء.

فصل

[في المركب الناقص]

المركب الناقص على أنحاء:

منها: المركب الإضافي، كغلام زيد.

---

(١) الحاشيتان: الواقع، والمتكلم.(ع).

ومنها: المركب التوصيفي، كالرجل العالم.

ومنها :المركب التقييدي، كفي الدار.

وهاهنا قد تم بحث الألفاظ، والآن أرشدك إلى بحث المعاني.

فصل

[في المفهوم]

المفهوم[١] أي: ما حصل في الذهن، قسمان:

أحدهما: جزئي. والثاني: كلي.

أما الجزئي فهو: ما يمنع نفس تصوره عن صدقه على كثير، كزيد وعمرو، وهذا الفرس، وهذا الجدار.

وأما الكلي فهو: ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه، وعن صدقه على كثيرين، كالإنسان و الفرس.

وقد يفسر الكلي والجزئي بتفسيرين آخرين :

أما الكلي: فهو ما جوز العقل تكثره من حيث تصوره.

وأما الجزئي: فهو ما لا يكون كذلك.

(١) لما فرغ من بيان الدلالة وأقسام اللفظ شرع في بيان الكليات فقال: المفهوم.......... .(ح).

فصل

[أقسام الكلي]

الكلي أقسام :

أحدها: ما يمتنع وجود أفراده في الخارج، كاللاشيء، واللاممكن، واللاموجود.

وثانيهما: ما يمكن [وجود][1] أفراده ولم توجد، كالعنقاء، وجبل من الياقوت.

وثالثهما: ما أمكنت أفراده ولم يوجد من أفراده إلا فرد واحد، كالشمس[2]، والواجب تعالى[3].

ورابعها: ما وجدت له أفراد كثيرة.

---

(١) ما بين المعكوفتين غير موجود في الأصل زاده المحقق ليتضح المعنى.(ع).

(٢) فيه: أنّ الكواكب التي مثل الشمس في الحجم والإشعاع غير متناهية، لكن لا نراها إلا في هيئة نجوم صغيرة للمسافات الشاسعة بيننا وبينها.

انظر: السماء في القرآن الكريم للدكتور زغلول النجار [ص ٢٥٧]. لكن يعذر المصنف نظراً لحدود العلوم الكونية في عصره.(ع).

قال عبد الرحمن: ولو مثّل المؤلف ــ عليه رحمة الله ــ بالأرض من حيث إنّها الكوكب الوحيد الصالح للحياة لكان أولى.

(٣) هذا مثال لما كان ممكن الوجود، ولم يوجد منه إلا فرد واحد وغيره ممتنع.(ح). قال عبد الرحمن: وبما قاله المحشي – رحمه الله - يندفع إشكال التمثيل بالواجب تعالى مع استحالة وجود واجب غيره عز وجل.

إما متناهية، كالكواكب السيارة فإنّها سبع: الشمس، والقمر، والمــريخ، والزهرة، والزحل، وعطارد، والمشتري.

أو غير متناهية كأفراد الإنسان، والفرس، والغنم، والبقر.

وقد أورد على تعريف الكلي والجزئي سؤال تقربره :

أنّ الصورة الحاصلة من البيضة المعينة، والشبح المرئي من بعيد، ومحسوس الطفل في مبدأ الولادة كلها جزئيات، مع أنّه يصدق عليها تعريف الكلي؛ لأنّ في هذه الصور فرض صدقها على كثيرين غير ممتنع.

والجواب: أنّ المراد بصدق المفهوم في تعريف الكلي هو الصدق على وجه الاجتماع، وهذه الصور أعني: صورة البيضة المعينة وغيرها إنّما يــصدق على كثيرين بدلاً لا معاً.

فإنّ الوحدة مأخوذة في هذه الصور ضرورة أنّها مأخوذة من مادة معينــة جزئية، ولولا [أنّ][1]فيها اعتبار التوحد لكانت كليةً مــن غــير لــزوم أشكال. هذا[2].

---

[1] ما بين المعكوفتين زيادة من المحقق ليتضح المعنى.(ع).

[2] راجع ما تقدم في هامش [ص].

فصل

في النسبة بين الكليين[1]

اعلم أنّ النسبة بين الكليين تتصور على أنحاء أربعة :لأنّــك إذا أخــذت كليين، فإما أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخـــر فهمـــا متساويان، كالإنسان والناطق، لأنّ كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنــسان.

أو يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر، ولا يصدق الآخر على جميع أفراد أحدهما، فبينهما عموم وخصوص مطلق، كالحيوان والإنسان، فيصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان، ولا يصدق الإنــسان على كل ما يصدق عليه الحيوان، بل على بعضه.

أو لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، فهما متباينان، كالإنسان والفرس.

أو يصدق بعض كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر، فبينهما عموم وخصوص من وجه، كالأبيض والحيوان ففي البط يــصدق كـــل منهما، وفي الفيل يصدق الحيوان فقط، وفي الثلج والعاج يصدق الأبيض فقط.

[1] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله .(ع).

فهذه أربع نسب: التساوي، والتباين، والعمـــوم والخـــصوص المطلـــق، والعموم والخصوص من وجه.

فاحفظ ذلك.

فصل

[معنى آخر للجزئي]

قد يقال للجزئي معنى آخر وهو: ما كان أخص تحت الأعم.

فالإنسان على هذا التعريف جزئي؛ لدخوله تحت الحيوان، وكذا الحيوان؛ لدخوله تحت الجسم النامي، وكذا الجسم النامي؛ لدخوله تحـــت الجـــسم المطلق، وكذا الجسم المطلق؛ لدخوله تحت الجوهر.

والنسبة بين الجزئي الحقيقي وبين هذا المسمى بالجزئي الإضـــافي عمـــوم وخصوص مطلق؛ لاجتماعهما في زيد مثلاً، وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الإنسان؛ فإنّه جزئي إضافي، وليس بجزئي حقيقي؛ لأنّ صـــدقه علـــى كثيرين غير ممتنع.

فصل

[في الكليات والأول منها]

الكليات خمس :

الأول: الجنس: كل مقول على كثيرين مختلفين في الحقائق في جواب ما هو، كالحيوان فإنّه مقول على الإنسان، والفرس، والغنم، إذا سئل عنها بما هي؟

ويقال: الإنسان والفرس ما هما ؟

فالجواب: حيوان.

فصل

[الثاني من الكليات]

الثاني: النوع.

وهو: كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو.

وللنوع معنىً آخر، ويقال له: النوع الإضافي، وهو: ماهية يقال عليها وعلى غيرها: الجنس، في جواب ما هو.

وبين النوع الحقيقي والنوع الإضافي عموم وخصوص من وجه؛ لتصادقهما على الإنسان، وصدق الحقيقي بدون الإضافي في النقطة، وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الحيوان.

فصل

في ترتيب الأجناس[1]

الجنس إما سافل، وهو ما لا يكون تحته جنس، ويكون فوقه جنس، بل إنّما يكون تحته النوع.

كالحيوان فإنّه تحنه الإنسان وهو نوع، وفوقه الجسم النامي وهو جنس، فالحيوان جنس سافل.

وإما متوسط، وهو ما يكون تحته جنس، وفوقه أيضاً جنس.

كالجسم النامي فإنّ تحته الحيوان، وفوقه الجسم المطلق.

وإما عالي، وهو ما لا يكون فوقه جنس، ويسمى بجنس الأجناس.

كالجوهر فإنّه ليس فوقه جنس، وتحته الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان .

فصل

[الأجناس العالية عشرة]

الأجناس العالية عشرة، وليس في العالم شيء خارج عن هذه الأجناس، وبقال لهذه الأجناس العالية: المقولات العشر أيضاً.

---

[1] هذا العنوان من كلام المصنف.(ع).

أحدها: الجوهر، والباقي المقولات التسع للعَرَض.

والجوهر: هو الموجود لا في موضوع أي: محل، بل هـــو قـــائم بنفـــسه، كالأجسام.

والعَرَض: هو الموجود في موضوع أي: محل.

والمقولات العرضية هي: الكم، والكيف، والإضافة، والأيـــن، والملـــك، والفعل، والانفعال، والمتى، والوضع[١].

ويجمعها هذا البيت الفارسي (..................................).

فصل

في ترتيب الأنواع[٢]

اعلم أنّ الأنواع قد ترتب متنازلة، فالنوع قد يكون تحته نوع ولا يكـــون فوقه نوع فهو النوع العالي.

وقد يكون تحته نوع، وفوقه نوع، وهو النوع المتوسط.

وقد لا يكون تحته نوع، ويكون فوقه نوع، وهو النوع السافل.

---

(١) والمقولات العشر مجموعة في قول الشاعر:

زيـــد الطويـــل الأزرق ابن مالك ... فـــي بيته بالأمس كان متكي

فـــي يـــده غـــصن لواه فالتوى ... فهذه عشر مقولات ســـوى

فقوله: زيد لمقولة الحوهر، والطويل للكم، والأزرق للكيف، وابن مالك للإضافة، وفي بيته للأين، وبالأمس للمتى، و كان متكي للوضع، و في يده للملك، ولواه للفعل، و التوى للانفعال.(ع).

(٢) هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

ويقال له: نوع الأنواع أيضاً.

فصل

[الثالث من الكليات]

الثالث: الفصل.

وهو: كلي مقول على الشيء في جواب أيّ شيء هو في ذاته.

كما إذا سئل: الإنسان أيّ شيء هو في ذاته ؟

فيجاب بأنّه ناطق.

وهو قسمان: قريب وبعيد.

فالقريب: هو المميز عن المشاركات في الجنس القريب.

والبعيد: هو المميز عن المشاركات في الجنس البعيد.

فالأول: كالناطق للإنسان.

والثاني: كالحساس له.

وللفصل نسبة إلى النوع فيسمى مقوِّماً؛ لدخوله في قوام النوع وحقيقته.

ونسبة إلى الجنس فيسمى مقسِّماً؛ لأنّه يقسم الجنس ويحصل قسماً له.

كالناطق فهو مقوّم للإنسان؛ لأنّ الإنسان هو الحيوان الناطق.

ومقسِّم للحيوان؛ لأنّ بالناطق حصل للحيوان قسمان:

أحدهما: الحيوان الناطق.

والثاني: الحيوان الغير الناطق[1].

فصل

[كل مقوِّم للعالي مقوِّم للسافل]

كل مقوِّم للعالي مقوِّم للسافل، كالقابل للأبعاد؛ فإنّه مقوِّم للجسم، وهو مقوِّم للجسم النامي، والحيوان، والإنسان.

وكالنامي؛ فإنّه كما أنّه مقوِّم للجسم النامي مقوِّم للحيوان ومقوِّم للإنسان أيضاً.

وكالحساس والمتحرك بالإرادة؛ فإنّهما كما أنّهما مقوِّمان للحيوان كذلك مقوِّمان للإنسان.

وليس كل مقوِّم للسافل مقوِّماً للعالي؛ فإنّ الناطق مقوِّم للإنسان وليس مقوِّماً للحيوان.

فصل

[كل مقسِّم للسافل مقسِّم للعالي]

كل فصل مقسِّم للسافل مقسِّم للعالي.

(١) هذا التعبير من الأخطاء الشائعة، وذلك لأنّ -ال- لا تدخل على المضاف، ولأنّ -غير- متمحّضة في التنكير فلا تقبل -ال- إلا أن تكون اللام ليست للتعريف بل المعاقبة للإضافة وقد نصوا على أنّ -غير- قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع. انظر: حاشية ابن عابدين[٩/٤].(ع).

فالناطق كما يقسِّم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق، كذلك يقسِّم الجسم إليهما.

وليس كل مقسِّم للعالي مقسِّماً للسافل؛ فإنّ الحساس مثلاً يقسِّم الجسم النامي إلى: الجسم النامي الحساسُ، والجسم النامي الغير الحساس[١]، وليس يقسِّم الحيوان إليهما؛ فإنّ كل حيوان حساس، ولا يوجد حيوان غير حساس.

فصل

[الرابع من الكليات]

الكلي الرابع: الخاصة.

وهو كلي خارج عن حقيقة الأفراد، محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط، كالضاحك للإنسان، والكاتب له.

(١) راجع الهامش الأول من الصفحة الماضية.(ع).

فصل

[الخامس من الكليات]

الخامس من الكليات: العَرَض العام.

وهو: الكلي الخارج المقول على أفراد حقيقة واحـــدة وعلـــى غيرهـــا، كالماشي المحمول على أفراد الإنسان والفرس.

فائدة

[تقسيم الكليات إلى ذاتيات وعرضيات]

وإذ قد علمت مما ذكرنا أنّ الكليات خمس:

الأول: الجنس. والثاني: النوع.

والثالث: الفصل. والرابع: الخاصة.

والخامس: العَرَض العام.

فاعلم أنّ الثلاثة الأول يقال لها: الذاتيات.

و يقال للآخرين: العَرَضيات.

وقد يختص اسم الذاتي بالجنس والفصل فقط، ولا يطلق على النوع بهـــذا الإطلاق لفظ الذاتي.

فصل

[أقسام العرضيات]

العَرَضي -أعني: الخاصة والعَرَض العام- ينقسم إلى:

لازم ومفارق.

فاللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء، إما بالنظر إلى الماهيـــة كالزوجيـــة للأربعة، والفردية للثلاثة، فإنّ انفكاك الزوجية عن الثلاثة والفردية عـــن الأربعة مستحيل.

وإما بالنظر إلى الوجود كالسواد للحبشي. فإنّ انفكاك السواد عن وجود الحبشي مستحيل لا عن ماهيته؛ لأنّ ماهيته الإنسان، والسواد ليس بلازم للإنسان.

والعَرَض المفارق: ما لم يمتنع انفكاكه عـــن الملـــزوم، كالكتابـــة بالفعـــل للإنسان، والمشي بالفعل له(١).

(١) قيد المثالين بقوله: [بالفعل] ليخرج الكتابة والمشي بالقوة؛ لأنّهما من الأعراض اللازمة.فتنبه.(ع).

فصل

[أقسام العَرَضي اللازم]

العَرَض اللازم قسمان:

الأول: ما يلزم تصوره من تصور الملزوم، كالبصر للعمى.

والثاني: ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم، كالزوجية للأربعة؛ فإنّ من تصور الأربعة وتصور مفهوم الزوجية يجزم بداهةً أنّ الأربعة زوج، ومنقسمة بمتساويين كاملين.

فصل

[أقسام العَرَضي المفارق]

العَرَض المفارق أعني: ما يمكن انفكاكه عن المعروض أيضاً قسمان:

أحدهما: ما يدوم عروضه للملزوم، كالحركة للفلك.

والثاني: ما يزول عنه، إمّا بسرعة، كحمرة الخجل، وصفرة الوجل، وإما ببطء، كالشيب، والشباب.

فصل

في التعريفات[1]

معرِّف الشيء ما يحمل عليه لإفادة تصوره.

وهو على أربعة أقسام:

١_ الحد التام.　　　　٢_ والحد الناقص.

٣_والرسم التام.　　　　٤ _والرسم الناقص.

فالتعريف إن كان بالجنس القريب والفصل القريب يسمى: حــداً تامــاً، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

وإن كان بالجنس البعيد والفصل القريب أو به وحده يسمى: حداً ناقصاً.

وإن كان بالجنس القريب والخاصة يسمى: رسماً تاماً.

وإن كان بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة وحدها يسمى: رسماً ناقصاً.

مثال الحد الناقص: تعريف الإنسان بالجسم الناطق، أو بالناطق فقط.

ومثال الرسم التام: تعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.

ومثال الرسم الناقص: تعريفه بالجسم الضاحك، أو بالضاحك وحده.

ولا دخل في التعريفات للعَرَض العام؛ لأنّه لا يفيد التميز

---

[1] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

فصل

[التعريف اللفظي]

التعريف قد يكون حقيقياً، كما ذكرنا.

وقد يكون لفظياً، وهو: ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ، كقولهم: سعدانة نبت، والغضنفر الأسد.

وهاهنا قد تم بحث التصورات أعني: القول الشارح.

الباب الثاني

في الحجة وما يتعلق بها[1]

فصل

في القضايا[2]

القضية: قول يحتمل الصدق والكذب.

وقيل: قول يقال لقائله إنّه صادق أو كاذب.[3]

وهي قسمان: حملية.   وشرطية.

أما الحملية فهي: ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه، كقولك: زيد قائم، وزيد ليس بقائم.

وأما الشرطية: فما لا يكون فيه ذلك الحكم.

وقيل: الشرطية ما تنحلّ[4] إلى قضيتين، كقولك: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود.

فإذا حذفت الأدوات بقي الشمس طالعة والنهار موجود.

---

[1] لم يذكر المؤلف ـــ رحمه الله ـــ في النسخة التي بين يديّ الباب الأول، ولعله سقط أثناء النسخ،أو الطباعة، أو أنّ المصنف اعتبر أول الرسالة بمثابة الباب الأول؛ لأنّه اشتمل على مباحث التصور.والله أعلم.(ع).

[2] هذا العنوان من كلام المؤلف ـــ رحمه الله ـــ.(ع).

[3] هذا التعريف باعتبار أنّ الصدق والكذب وصفان للمتكلم، والأول باعتبار أنّهما وصفان للقضية.(ح).

[4] معنى انحلال القضية: أن تحذف الأدوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر.(ح).

والحملية ما لا تنحل إلى قضيتين، بل تنحل إما إلى مفردين كقولك: زيـــد هو قائم؛ فإنّك إذا حذفت الرابطة أعني: هو. بقي لك زيد، وقائم، وهمـــا مفردان.

وإما إلى مفرد وقضية ، كما في قولك : زيد أبوه قائم ، فإذا حلّلته بقـــي زيد وهو مفرد ، وأبوه قائم وهو قضية .

فصل

[أقسام القضية الحملية]

الحملية ضربان:

موجبة: وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء.

وسالبة: وهي التي حكم فيها بنفي شيء عن شيء.

نحو:الإنسان حيوان.

والإنسان ليس بفرس.

فصل

[أجزاء القضية الحملية]

الحملية تلتئم من أجزاء ثلاثة:

أحدها:المحكوم عليه، ويسمى موضوعاً.

والثاني: المحكوم به، ويسمى محمولاً.
والثالث: الدال على الرابط، ويسمى الرابطة.
ففي قولك: - زيد هو قائم- زيد محكوم عليه وموضوع، وقائم محكوم به ومحمول، ولفظة هو نسبة ورابطة.
وقد تحذف الرابطة في اللفظ دون المراد، فيقال: زيد قائم.

فصل

[أجزاء القضية الشرطية]

للشرطية أيضاً أجزاء، ويسمى الجزء الأول منها: مقدَّماً، والجزء الثاني منها: تالياً.
ففي قولك: – إن كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً- قولك: –إن كانت الشمس طالعةً – مقدم، وقولك: – كان النهار موجوداً- تال، والرابطة هي الحكم بينهما.

فصل

[تقسيم القضية باعتبار الموضوع]

قد تقسم القضية باعتبار الموضوع.
فالموضوع إن كان جزئياً وشخصاً معيّناً سميت القضية: شخصيةً ومخصوصةً، كقولك: زيد قائم.

وإن لم يكن جزئياً بل كان كلياً فهو على أنحاء:

لأنّها إن كان الحكم فيها على نفس الحقيقة تسمى القضية: طبيعيةً، نحـــو: الإنسان نوع، والحيوان جنس.

وإن كان على أفرادها فلا يخلو:

إما أن تكون كمية الأفراد فيها مُبَيَّنَتاً، أو لم تكن.

فإن بُيِّنت كمية الأفراد تسمى القضية: محصورةً، كقولك: كـــل إنـــسان حيوان، أو بعض الحيوان إنسان.

وإن لم تُبيَّن تسمى القضية مهملةً، نحو: الإنسان في خسر.

فصل

[القضايا المحصورة]

المحصورات أربع:

إحداها: الموجبة الكلية، كقولك: كل إنسان حيوان.

والثانية: الموجبة الجزئية، نحو: بعض الحيوان أسود.

والثالثة:السالبة الكلية، نحو: لا شيء من الزنجي بأبيض.

والرابعة:السالبة الجزئية، نحو: بعض الحيوان ليس بأسود.

فصل

[في أسوار القضايا]

الذي يبين به كمية الأفراد يسمى: سوراً، وهو مأخوذ من سور البلد.

وسور الموجبة الكلية: كل ولام الاستغراق.

وسور الموجبة الجزئية: بعض: و واحد، نحو: بعض وواحد من الجسم جماد.

وسور السالبة الكلية: لا شيء ولا واحد، نحو: لا شـــيء مـــن الغـــراب بأبيض، ولا واحد من النار ببارد. ووقوع النكرة تحت النفي نحو: ما مـــن ماء إلا وهو رطب.

وسور السالبة الجزئية: ليس بعض، كقولك: ليس بعض الحيوان بحمـــار. وبعض ليس، كما تقول: بعض الفواكه ليس بحلو.

واعلم أنّ في كل لسان سوراً يخصها، ففي الفارسية: لفـــظ (...) ســـور الموجبة الكلية، كقول الشاعر:

(..)[1]

---

[1] هذا البيت بالفارسية .(ع).

فصل

[بعض اختصارات المناطقة]

قد جرت عادة الميزانيين أنّهم يعبّرون عن الموضوع بـــ(ج)، وعن المحمول بـــ(ب).

فمتى أرادوا التعبير عن الموجبة الكلية يقولون: كل ج ب .[١].

ومرادهم من ذلك الإيجاز ودفع توهم الانحصار.

فصل

[في الحمل]

الحمل في اصطلاحهم: اتحاد أداء المتغايرين في المفهوم بحسب الوجود، ففي قولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر. مفهوم زيد مغاير لمفهوم كاتب، لكنّهما موجودان بوجود واحد. وكذا مفهوم عمرو وشاعر متغائر[٢] وقد اتحـــدا في الوجود.

ثم الحمل على قسمين؛ لأنّه إن كان بواسطة في أو ذو أو اللام كمـــا في قولك: زيد في الدار، والمال لزيد، وخالـــد ذو مـــال يـــسمى: الحمـــل بالاشتقاق.

---

[١] والموجبة الجزئية: بعض ج ب ، والسالبة الكلية: ليس كل ج ب ، والسالبة الجزئية: ليس بعض ج ب .(ع).

[٢] هكذا في الأصل وصوابه: متغايران.(ع).

وإن لم يكن كذلك، بل يحمل شيء على شيء بلا واسطة هذه الوسائط يقال له: الحمل بالمواطأة، نحو: عمرو طبيب، وبكر فصيح.

فصل

تقسيم آخر للحملية [1]

موضوع الحملية إن كان موجوداً في الخارج، وكان الحكم فيها باعتبار تحقق الموضوع ووجوده في الخارج كانت القضية خارجيةً، نحو: الإنسان كاتب.

وإن كان موجوداً في الذهن، وكان الحكم بخصوص وجوده في الذهن كانت ذهنيةً، نحو: الإنسان كلي.

وإن كان الحكم باعتبار تقرره في الواقع مع عزل النظر عن خصوصية ظرف الخارج أو الذهن سميت القضية: حقيقيةً، نحو: الأربعة زوج، والستة ضعف الثلاثة.

---

[1] هذا العنوان من كلام المصنف -رحمه الله -.(ع).

فصل

[تقسيم آخر للقضية]

القضية الموجبة وكذا السالبة تنقسمان إلى: معدّلة وغير معدّلة.

فالمعدّلة: ما يكون فيها حرف السلب جزء من الموضوع، أو من المحمول، أو كليهما، مثال الأول قولنا: اللاحي جماد، ومثال الثاني: زيد لا عالم ، ومثال الثالث: اللاحي لا عالم، هذا في الإيجاب.

أما في السلب فمثال الأول: اللاحي ليس بعالم، ومثال الثاني: العالم ليس بلاحي، ومثال الثالث: اللاحي ليس بلا جماد.

وغير المعدلة: بخلافها، وتسمى غير المعدلة في الموجبة بالمحصلة، وفي السالبة بالبسيطة.

فصل

[القضايا الموجّهة]

قد تذكر الجهة في القضية فتسمى: موجّهةً، ورباعيةً أيضاً.

والموجّهات خمسة عشر، ثمانية منها بسيطة، وسبعة منها مركبة.

أما البسائط فإحداها: الضرورية المطلقة، وهي: التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، ما دامت ذات الموضوع موجودة، كقولك: الإنسان حيوان بالضرورة، والإنسان ليس بحجر بالضرورة.

والثانية: الدائمة المطلقة، وهي: التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه، كقولك: كل فلك متحرك بالدوام، ولا شيء من الفلك بساكن بالدوام.

والثالثة: المشروطة[1] العامة، وهي: التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه مادامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف العنواني.

والوصف العنواني عندهم: ما عبّر به عن الموضوع، كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً، ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً.

والرابعة: العرفية[2] العامة، وهي: التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو سلبه عنه، ما دامت ذات الموضوع متصفة بالوصف العنواني، كقولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً، وبالدوام لا شيء من النائم مستيقظ ما دام نائماً.

والخامسة: الوقتية المطلقة، وهي: التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، أو نفيه عنه، في وقت من أوقات الذات، كما تقول: كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع.

---

(١) سميت مشروطةً؛ لاشتمالها على شرط الوصف العنواني.(ح).

(٢) سميت عرفيةً؛ لأنّ العرف العام يفهم هذا المعنى من السالبة إذا أطلقت، حتى إذا قيل: لا شيء من النائم بمستيقظ، يفهم منه أنّ المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائماً.(ح).

والسادسة: المنتشرة[1] المطلقة، وهي: التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، أو نفيه عنه، في وقت غير معين من أوقات الذات، نحو: كل حيوان متنفس بالضرورة وقتاًما، ولا شيء من الحجر بمتنفس بالضرورة.

والسابعة: المطلقة[2] العامة، وهي: التي حكم فيها بوجود المحمول للموضوع، أو سلبه عنه، أي: في أحد الأزمنة الثلاثة، كقولك: كل إنسان ضاحك بالفعل، ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل.

والثامنة: الممكنة[3] العامة، وهي: التي حكم فيها بسلب ضرورة الجانب المخالف، كقولك: كل نار حارة بالإمكان العام، ولا شيء من النار بباردة بالإمكان العام [4] .

فصل
في المركّبات [5]

المركّبة: قضية رُكّبت حقيقتها من إيجاب وسلب.

والاعتبار في تسميتها موجبةً أو سالبةً للجزء الأول.

---

[1] إنّما سميت منتشرةً؛ لاحتمال الحكم فيها كل وقت، فيكون منتشراً في الأوقات.(ح).

[2] إنّما سميت مطلقةً؛ لإطلاقها عن قيدي الدوام والضرورة. (ح). بتصرف.

[3] سميت ممكنةً؛ لاشتمالها على معنى الإمكان.(ح).

[4] قيد الإمكان بالعام في المثالين؛ لصرف النظر عن جريان العادة.(ع).

[5] هذا العنوان من كلام المصنف – رحمه الله – (ع).

فإن كان الجزء الأول موجباً كقولك: بالضرورة كــل كاتــب متحــرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، سميت: موجبةً.

وإن كان الجزء الأول سالباً كقولنا: بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لا دائماً، سميت: سالبةً.

ومن المركّبات: المشروطة الخاصة، وهي: المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، ومر مثالها إيجابا وسلبا.

ومنها: العرفية الخاصة، وهي: العرفية العامة مع قيد الــلادوام بحــسب الذات، كما تقول: دائماً كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كل كاتــب كاتباً لا دائماً، ودائماً لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً.

ومنها: الوجودية اللاضرورية، وهي: المطلقة العامة مع قيــد اللاضــرورة بحسب الذات، كقولنا: كل إنسان كاتــب بالفعــل لا بالــضرورة، في الإيجاب، ولا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة، في السلب.

ومنها: الوجودية اللادائمة، وهي: المطلقة العامة مع الــلادوام بحــسب الذات، كقولك في الإيجاب: كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً، وقولك [في السلب][١] : لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً.

---

[١] ما بين المعكوفتين زيادة من المحقق ليقابل قول المصنف: في الإيجاب.(ع).

ومنها: الوقتية، وهي: الوقتية المطلقة إذا قيدت باللادوام بحسب الذات، كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً، ولا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً.

ومنها: المنتشرة، وهي: المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام بحسب الذات، مثالها: بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائماً، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتاًما لا دائماً.

ومنها: الممكنة الخاصة، وهي: التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً، كقولك: بالإمكان الخاص كل إنسان ضاحك، وبالإمكان الخاص لاشيء من الإنسان بضاحك.

فصل

[اللادوام واللاضرورة]

اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة.

واللاضرورة إلى ممكنة عامة.

فإذا قلت: كل إنسان متعجب بالفعل لا دائماً. فكأنّك قلت: كل إنسان متعجب بالفعل، ولا شيء من الإنسان بمتعجب بالفعل.

وإذا قلت: كل حيوان ماش بالفعل لا بالضرورة. فكأنّك قلت: كل حيوان ماش بالفعل، ولاشيء من الحيوان ماش بالإمكان.

باب الشرطيات

قد عرفت معنى الشرطية، وهي: التي تنحلّ إلى قضيتين، والآن نهديك إلى أقسامها، ونرشدك إلى أحكامها.

فاعلم أيّها الفطن اللبيب والذكي الأريب أنّ الشرطية قسمان:

أحدهما: المتصلة. وثانيهما: المنفصلة.

أما المتصلة فهي: التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى، في الإيجاب.

وبنفي نسبة على تقدير نفي نسبة أخرى، في السلب.

كقولنا في الإيجاب: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً.

وقولنا في السلب: ليس البتة إذا كان زيد إنساناً كان فرساً.

ثم المتصلة صنفان:

إن كان ذلك الحكم بعلاقة بين المقدم والتالي سميت: لزوميةً، كما مرّ[١].

وإن كان ذلك الحكم بدون العلاقة سميت: اتفاقيةً، كقولك: إذا كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق.

والعلاقة في عرفهم عبارة عن أحد أمرين [٢] :

---

[١] أي: كالأمثلة التي مرت من قبل.(ع).

[٢] في الأصل [الأمرين] والعبارة التي أثبتناها أكثر استقامة.(ع).

إما أن يكون أحدهما علةً للآخر، أو كلاهما معلولين لثالث.

وإما أن يكون بينهما علاقة التضايف.

والتضايف هو: أن يكون تعقل أحدهما موقوفاً على تعقل الآخر، كـــالأبوة والبنوة.

فإذا قلت: إن كان زيد أباً لعمرو كان عمرو ابناً له. تكون شرطيةً متصلةً بين طرفيها علاقة التضايف.

وأما المنفصلة فهي: التي حكم فيها بالتنافي بين شيئين في موجبة، وبـــسلب التنافي في سالبة[١].

فصل

[أقسام الشرطية المنفصلة]

الشرطية المنفصلة على ثلاثة أضرب؛ لأنّها إن حكم فيها بالتنافي أو بعدمه بين النسبتين الصدق والكذب معاً كانت المنفصلة حقيقيةً[٢]، كما تقول: هذا العدد إما زوج أو فرد. فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في عدد معين، ولا ارتفاعهما.

---

[١] لم يذكر المصنف – رحمه الله – مثالاً للشرطية المنفصلة ولعله اكتفى بما سيذكره في الفصل الآتي.(ع).

[٢] ويقال لها: مانعة الجمع والخلو.(ع).

وإن حكم بالتنافي أوبعدمه صدقاً كانت مانعة الجمع، كقولك:هذا الشيء إما شجر أو حجر، فلا يمكن أن يكون شيء معين حجراً وشجرًاً معاً، ويمكن أن لا يكون شيئاً منهما.

وإن حكم بالتنافي وسلبه كذباً فقط كانت مانعة الخلو ،كقول القائل: إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق، فارتفاعهما بأن لا يكون زيد في البحر ويغرق محال، وليس اجتماعهما محالاً بأن يكون في البحر ولا يغرق .

فصل

[تقسيم آخر للشرطية المنفصلة]

المنفصلة بأقسامها الثلاثة قسمان:

عنادية. واتفاقية.

والعنادية: عبارة عن أن يكون فيها التنافي لذاتهما.

والاتفاقية: عبارة عن أن يكون فيها التنافي بمجرد الاتفاق.

فصل

[تقسيم ثالث للشرطية]

اعلم أنّه كما تنقسم الحملية إلى: الشخصية، والمحصورة، والمهملة، كذلك الشرطية تنقسم إلى هذه الأقسام، إلا أنّ القضية الطبيعية لا تتصور منها.

ثم التقادير [١]في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية.

فإن كان الحكم على تقدير معين ووضع خاص سميت الشرطية: شخصيةً، كقولنا: إن جئتني اليوم أكرمك.

وإن كان الحكم على جميع تقادير المقدم سميت: كليةً، نحو: كلما كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً.

وإن كان الحكم على بعض التقادير كانت جزئيةً، كما في قولنا: قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً.

وإن ترك ذكر التقادير كلاً وبعضاً كانت مهملةً، نحو: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً.

---

[١] اعلم أنّ المراد بالتقادير: الأحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم، وإن كانت محالة في أنفسها، سواءً كانت لازمة للمقدم، أو عارضة له، فإذا قلنا: كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً. أردنا أنّ كل حالٍ ووضع يمكن أن يجامع إنسانية زيد من كونه كاتباً أو ضاحكاً أو قاعداً و كون الشمس طالعةً، فإنّ الحيوانية لازمة للإنسان في جميع الأحوال والأوضاع.(ح).

[٢] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

فصل

في ذكر أسوار الشرطيات[2]

سور الموجبة الكلية في المتصلة لفظ: متى، ومهما، وكلما، وفي المنفــصلة: دائماً.

وسور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة: ليس البتة.

وسور السالبة الجزئية فيهما: قد يكون، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي.

ولفظة: لو وإن وإذا في الاتصال، وأمــا و أو في الانفــصال، تجــيء في الإهمال[1].

---

[1] لم يذكر المصنف أمثلةً لهذا الفصل؛ لأنّها ظاهرة مما سبق.(ع).

فصل

[في طرفي الشرطية]

طرفا الشرطية -أعني: المقدم والتالي – لا حكم فيهما حين كونهما طرفين، وبعد التحليل يمكن أن يعتبر فيهما حكم.

فطرفاها إما شبيهتان بجملتين أو متصلتين أو منفصلتين أو مختلفين.

وعليك باستخراج الأمثلة(١).

---

(١) قد عرفت فيما سبق أنّ أقسام المتصلات تسعة، وأقسام المنفصلات ستة، أما أمثلة المتصلات:

فالأول: من الحمليّتين، كقولك: كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان. والثاني: من متصلتين، كقولك: كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان، فكلما لم يكن الشيء حيواناً لم يكن إنساناً. والثالث: من منفصلات، كقولنا: كلما كان دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، فدائماً إما أن يكون منقسماً بمتساويين أو غير منقسم. والرابع: من حملية ومتصلة، والمقدم فيهما الحملية، كقولنا: إن كان طلوع الشمس علة لوجود النهار، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. والخامس: عكسه، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار. والسادس: من حملية ومنفصلة، والمقدم فيهما الحملية، كقولنا: إن كان هذا عدد، فهو دائماً إما زوج أو فرد. والسابع: بالعكس، كقولنا: كلما كان هذا إما زوجاً أو فرداً، كان هذا عدداً. والثامن: من متصلة ومنفصلة، والمتصلة مقدمة، كقولنا: إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فدائماً إما أن لا تكون الشمس طالعة، وإما أن لا يكون النهار موجوداً. والتاسع: عكس ذلك، كقولنا: كلما كان دائماً إما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن لا يكون النهار موجوداً، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

وأما أمثلة المنفصلات:

فالأول: من حمليتين، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً. والثاني: من متصلتين، كقولنا: دائماً إما أن يكون إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو يكون إن كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً. والثالث: من منفصلتين، كقولنا: دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، وإما أن يكون هذا العدد لا زوجاً ولا فرداً. والرابع: من حملية ومتصلة، كقولنا: دائماً كانت إما أن لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار، وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. والخامس: من حملية ومنفصلة، كقولنا: دائماً إما أن يكون هذا الشيء ليس عدداً، وإما أن يكون إما زوجاً أو فرداً. والسادس: من منفصلة، كقولنا: دائماً إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة والنهار موجود، وإما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار موجوداً.(ح).

قال عبد الرحمن: واعتذر عن طول هذا النقل من الحاشية، ولكنّي لم أشأ أن أترك هذا الفصل بلا أمثلة.

فصل

[مقدمة فصول التناقض والعكوس]

وإذ قد فرغنا من بيان القضايا، وذكر أقسامها الأولية والثانوية، فحان لنا أن نذكر شيئاً من أحكامها، فنقول: من أحكامها التناقض والعكوس، فلنعقد لبيانها فصولاً، ونذكر فيها أصولاً.

فصل

[في التناقض]

التناقض هو: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى وبالعكس، كقولنا: زيد قائم وزيد ليس بقائم.

وشرط لتحقق التناقض بين القضيتين الخصوصيتين وحدات ثمانية فلا يتحقق بدونها:

وحدة الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة المكان، ووحدة الزمان، ووحدة القوة والفعل، ووحدة الشرط، ووحدة الجزء والكل، ووحدة الإضافة.

وقد اجتمعت في هذين البيتين[١]:

[١] هذان بيتان فارسيان.(ع).

(...)

(...)

فإذا اختلفتا فيها لم تتناقضا، نحو:

زيد قائم، وعمرو ليس بقائم[١].

وزيد قاعد، وزيد ليس بقائم[٢].

وزيد موجود أي: في الدار، وزيد ليس بموجود أي: في السوق[٣].

وزيد نائم أي: في الليل، وزيد ليس بنائم أي: في النهار[٤].

وزيد متحرك الأصابع أي: بشرط كونه كاتباً، وزيد ليس بكاتب أي: بشرط كونه غير كاتب[٥].

والخمر في الدن مسكر أي: بالقوة، والخمر ليس بمسكر في الدن أي: بالفعل[٦].

---

[١] هذا مثال لاختلاف الموضوع.(ع).

[٢] هذا مثال لاختلاف المحمول.(ع).

[٣] هذا مثال لاختلاف المكان.(ع).

[٤] هذا مثال لاختلاف الزمان.(ع).

[٥] هذا مثال لاختلاف الشرط.(ع).

[٦] هذا مثال لاختلاف الفعل والقوة.(ع).

والزنجي أسود أي: كله، والزنجي ليس بأسود أي: جزئه أعني: أسنانه[١].

وزيد أب أي: لبكر، وزيد ليس بأب أي: لخالد[٢].

وبعضهم اكتفوا بوحدتين أي: وحدة الموضوع والمحمول، لاندماج البواقي فيهما.

وبعضهم قنعوا بوحدة النسبة؛ لأنّ وحدتها مستلزمة بجميع [٣] الوحدات.

فصل

[تناقض القضايا المسوّرة والموجّهة]

لابد في التناقض في المحصورتين من كون القضيتين مختلفتين في الكم أعني: الكلية والجزئية.

فإذا كانت إحداهما كليةً كانت الأخرى جزئيةً؛ لأنّ الكليتان فد تكذبان، كما تقول: كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان.

---

[١] هذا مثال لاختلاف الجزء والكل.(ع).

[٢] هذا مثال لاختلاف الإضافة.(ع).

[٣] هكذا في الأصل ولعل الصواب:[مستلزمة لجميع]. (ع).

والجزئيتين[١] قد تصدقان، كقولك: بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان.

ويكون ذلك في كل مادة يكون الموضوع أعم فيها.

ولابد في تناقض القضايا الموجّهة من الاختلاف في الجهة، فنقبض الضرورية المطلقة الممكنة العامة، ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة،ونقيض المشروطة العامة الحينية [٢]الممكنة، ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة، وهذا في البسائط الموجّهة.

ونقائض المركّبات منها مفهوم متردد بين نقيضي بسائطها، والتفصيل يطلب من مطوّلات الفن.

فصل

[تناقض الشرطيات]

ويشترط في أخذ نقائض الشرطيات الاتفاق في الجنس والنوع، والمخالفة في الكيف.[٣]

فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة سالبة متصلة لزومية.

---

[١] هكذا في الأصل، ولعل المصنف قصد عطف [الجزئيتين] على اسم أنّ وهو: [الكليتين] .(ع).

[٢] المقصود بالحينية ما سماها المصنف – رحمه الله- في فصل القضايا الموجّهة: [الوقتية].(ع).

[٣] المقصود بالجنس كون القضية متصلة أو منفصلة، وبالنوع كونها موجبة أو سالبة، وبالكيف كونها عنادية أو لزومية أو اتفاقية ونحو ذلك.(ع).

ونقيض المنفصلة العنادية الموجبة سالبة منفصلة عنادية. وهكذا.

فإذا قلت: دائماً كلما كان ا ب فج د كان نقيضه ليس كلما كان ا ب فج د .

وإذا قلت: دائماً إما إن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، فنقيضه ليس دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

فصل

[في العكس المستوي]

العكس المستوي، ويقال له: العكس المستقيم أيضاً، وهو: عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانياً، والجزء الثاني أولاً، مع بقاء الصدق والكيف، فالسالبة الكلية تنعكس كنفسها، كقولك: لا شيء من الإنسان بحجر، ينعكس إلى قولك: لا شيء من الحجر بإنسان.

بدليل الخلف، تقريره: أنه لو لم يصدق لاشيء من الحجر بإنسان عند صدق قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، لصدق نقيضه أعني قولنا: بعض الحجر إنسان، فنضمه مع الأصل ونقول: بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحجر ليس بحجر، فيلزم سلب الشيء عن نفسه، وذلك محال.

والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوماً؛ لجواز عموم الموضـــوع في الحمليـــة، والمقدم في الشرطية، مثلاً يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان، وليس يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان.

والموجبة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية، كقولنا: كل إنـــسان حيـــوان، ينعكس إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان. ولا ينعكس إلى موجبة كلية؛ لأنّه يجوز أن يكون المحمول والتالي عاماً كما في مثالنا، فلا يصدق كل حيـــوان إنسان.

وهاهنا شك تقريره: أن قولنا: كل شيخ كان شاباً، موجبة كلية صادقة مع أن عكسه: بعض الشباب كان شيخاً ليس بصادق.

وأجيب عنه: بأنّ عكسه ليس ما ذكرت، بل عكسه: بعض من كان شاباً شيخ.

وقد يجاب بوجه آخر وهو: أنّ حفظ النسبة ليس بضروري في العكـــس، فعكسه بعض الشباب يكون شيخاً، وهو صادق لامحالة[١].

والموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية، كقولنا: بعض الحيوان إنسان، ينعكس إلى قولنا: بعض الإنسان حيوان.

---

[١] قال المحشّي بعد ما ذكر ما في الجوابين من النظر : [فالصواب أن يقال: إنّ هذه القضية حكم فيها بثبوت المحمول ثبوتاً مؤقتاً بزمان الماضي، فهي وقتية مطلقة، تنعكس: مطلقة عامة، فعكسها: بعض الشباب شيخ بالفعل، وهي صادقة لا محالة؛ لأنّ بعـــض ما يصدق عليه الشاب في أحد الأزمنة أعني: زمن الماضي شيخ في أحد الأزمنة أعني: زمن المستقبل.فافهم.] بتصرف.

وقد يورد على انعكاس الموجبة الجزئية كنفسها إيراد وهو: أنّ الوتـــد في الحائط صادق، وعكسه أعني: بعض الحائط في الوتد ليس بصادق.

والجواب: أنّا لا نسلّم أنّ عكس هذه القضية ما قلت من بعض الحائط في الوتد، بل عكسه: بعض ما في الحائط وتد، ولا مرية في صدقه.

وباقي مسائل العكوس من عكس الموجَّهات والــشرطيات فمــذكور في المطولات.

فصل

[في عكس النقيض]

عكس النقيض هو: جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانيـــاً، ونقـــيض الجزء الثاني أولاً، مع بقاء الصدق والكيف.

هذا أسلوب المتقدمين.

فتنعكس الموجبة الكلية بهذا العكس كنفسها، كقولنا: كل إنسان حيـــوان ينعكس إلى قولنا: كل لا حيوان لا إنسان.

والموجبة الجزئية لا تنعكس بهذا العكس؛ لأنّ قولنا: بعض الحيوان لا إنسان صادق، وعكسه أعني: بعض الإنسان لا حيوان كاذب.

والسالبة الكلية تنعكس إلى: سالبة جزئية، تقول: لاشيء مـــن الإنـــسان بفرس، و تقول في عكسه بهذا العكس: بعض اللافرس ليس بلا إنسان. إلى

جزئية[1]. ولاتقول: لاشيء من اللافرس بلا إنسان؛ لصدق نقيضه أعني: بعض اللافرس لاإنسان كالجدار.

والسالبة الجزئية تنعكس إلى: سالبة جزئية، كقولك: بعض الحيوان ليس بإنسان، تنعكس إلى قولك: بعض اللاإنسان ليس بلاحيوان كالفرس.

وعكوس الموجَّهات مذكورة في الكتب الطوال. وهاهنا قد تمت مباحث القضايا وأحكامها.

فصل

[مقدمة مباحث الحجج]

وإذ قد فرغنا من مباحث القضايا والعكوس التي كانت من مبادئ الحجة[2]، فحري بنا أنّ نتكلم في مباحث الحجة، فنقول:

الحجة على ثلاثة أقسام:

أحدها: القياس.

وثانيها: الاستقراء.

وثالثها: التمثيل.

فلنبيِّن هذه الثلاثة في ثلاثة فصول.

---

[1] هكذا في الأصل. ومكتوب في حاشية الأصل عرضاً [في عكس لاشيء من الإنسان بفرس بعض الإنسان ليس بإنسان إلى] ولعلها ساقطة من صلب الكتاب ولكن لم أهتد إلى مكانها.(ع).

[2] تنقسم مباحث الحجج إلى: ١- مبادئ، وهي: الكلام في القضايا وأحكامها، ٢-ومقاصد، وهي: ما سماه المصنف مباحث وهي: القياس، والاستقراء، والتمثيل.(ع).

فصل

في القياس[١]

وهو: قول مؤلف من قضايا، يلزم عنها قول آخر، بعـــد تـــسليم تلـــك القضايا.

فإن كانت النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه يسمى: استثنائياً، كقولنـــا: إن كان زيد إنساناً كان حيواناً، لكنّه إنسان، ينتج: فهو حيوان. وإن كان زيد حماراً كان ناهقاً، لكنّه ليس بناهق، ينتج: إنه ليس بحمار.

وإن لم تكن النتيجة ونقيضها مذكوراً يسمى: اقترانيـــاً، كقولـــك: زيـــد إنسان، وكل إنسان حيوان، ينتج: زيد حيوان.

فصل

في القياس الاقتراني [١]

وهو قسمان: حملي. وشرطي.

وموضوع النتيجة في القياس يسمى: أصغر؛ لكونه أقل أفراد في الأغلب.

ومحموله يسمى: أكبر؛ لكونه أكثر أفراد غالباً.

والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى: مقدمةً.

---

[١] هذان العنوانان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى: صغرى.
والتي فيها الأكبر: كبرى.
والجزء الذي تكرر بينهما يسمى: حداً أوسط.
واقتران الصغرى بالوسطى يسمى: قرينةً وضرباً.
والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الأوسط عند الأصغر والأكــبر تــسمى: شكلاً.
والأشكال أربعة. وجه الضبط أن يقال:
الحد الأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى، كما في قولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث، ينتج: العالم حادث. فهو الشكل الأول[١].
وإن كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، كما تقول: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فالنتيجة: لا شيء من الإنسان بحجر[٢].

---

(١) لأنّ الحد الأوسط في هذا المثال: كلمة [متغير]، وهو محمول في قوله:[العالم متغير]، وهي: المقدمة الصغرى، وموضـــوع في قوله:[كل متغير حادث]، وهي: المقدمة الكبرى.(ع).
(٢) لأنّ الحد الأوسط في هذا المثال: كلمة[حيوان]، وهو محمول في قوله:[كل إنسان حيوان]، وهي: الــصغرى، وكــذلك في قوله:[لا شيء من الحجر بحيوان]، وهي: الكبرى،(ع).

وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، نحو: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان كاتب، ينتج: بعض الحيوان كاتب[١].

وإن كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع، نحو قولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الكاتب إنسان، ينتج: بعض الحيوان كاتب[٢].

فصل

[*الشكل الأول أشرف أشكال القياس، وشروط إنتاجه*]

وأشرف الأشكال من الأربعة الشكل الأول.

ولذلك كان إنتاجه بيناً بديهياً يسبق الذهن فيه إلى النتيجة سبقاً طبيعياً من دون حاجة إلى فكر وتأمل.

وله شرائط وضروب. أما الشرائط فاثنان:

أحدهما: إيجاب الصغرى.

---

[١] لأنّ الحد الأوسط في هذا المثال: كلمة[إنسان]، وهو موضوع في قوله:[كل إنسان حيوان]، وهي، الصغرى،وكذلك في قوله:[بعض الإنسان كاتب]، وهي: الكبرى.(ع).

[٢] لأنّ الحد الأوسط في هذا المثال: كلمة[إنسان]، وهو موضوع في قوله:[كل إنسان حيوان]، وهي: الصغرى، ومحمول في قوله:[بعض الكاتب إنسان]، وهي: الكبرى.(ع).

وثانيهما: كلية الكبرى.

فإن يفقدا معاً أو يفقد أحدهما لا تلزم النتيجة، كما يظهر عند التأمل.

وأما الضروب فأربعة؛ لأنّ الاحتمالات في كل شكل ستة عشر؛ لأنّ الصغرى أربعة، والكبرى أيضاً أربعة، أعني:

الموجبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الكلية، والجزئية، والأربعة في الأربعة ستة عشر.

وأسقطت شرائط الشكل الأول اثنا عشر وهي:

الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع.

والصغرى السالبة الجزئية مع تلك الأربع.

وهذه ثمانية.

والكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الجزئية والكلية وهذه أربعة.

فبقي أربعة ضروب منتجة[وهي][1]:

الضرب الأول: مركب من موجبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى، ينتج: موجبة كلية، نحو: كل ج ب وكل ب د ، ينتج: كل ج د .

---

[1] ما بين المعكوفتين زيادة من المحقق ليتضح السياق.(ع).

والضرب الثاني: مؤلف من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة كلية، نحو: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر

والضرب الثالث: ملتئم من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، والنتيجة: موجبة جزئية، نحو: بعض الحيوان فرس، وكل فرس صهّال، ينتج: بعض الحيوان صهّال.

والضرب الرابع: مزدوج من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولنا: بعض الحيوان ناطق، ولا شيء من الناطق بناهق، فالنتيجة: بعض الحيوان ليس بناهق.

تنبيه: إنتاج الموجبة الكلية من خواص الشكل الأول، كما أنّ الإنتاج للنتائج الأربعة أيضاً من خصائصه.

والصغرى الممكنة غير منتجة في هذا الشكل فقط.

واتضح بما ذكرنا أنّه لابد في هذا الشكل كيفاً إيجاب الصغرى، وكما كلية الكبرى، وجهةً فعلية الصغرى[١].

---

[١] هذا هو الشرط الثالث الذي لم يذكره المؤلف – رحمه الله- وهو أن تكون المقدمة فعلية. فتحصّل لنا أنّ شروط الشكل الأول ثلاثة.(ع).

فصل

[شروط إنتاج الشكل الثاني]

ويشترط في إنتاج الشكل الثاني بحسب الكيف أي: الإيجاب والسلب، اختلاف المقدمتين، فإن كانت الصغرى موجبة كانت الكبرى سالبة وبالعكس.

وبحسب الكم أي: الكلية والجزئية، كلية الكبرى، وألا يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج أي: صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارةً، ومع سلبها أخرى.

ونتيجة هذا الشكل لا تكون إلا سالبة.

وضروبه الناتجة أربعة:

أحدها: من كليتين والصغرى موجبة، ينتج: سالبة كلية، كقولنا: كل ج ب ، ولا شيء من أ ب ، فلا شيء من ج أ .

والدليل على هذا الإنتاج: عكس الكبرى؛ فإنّك إذا عكست الكبرى صارت: لا شيء من ب أ . وبانضمامها إلى الصغرى انتظم الشكل الأول، وينتج: النتيجة المطلوبة.

الضرب الثاني: من موجبة كلية كبرى، وسالبة كلية صغرى، كقولنا: لا شيء من ج ب ، وكل أ ب ، ينتج: لا شيء من ج أ .

والدليل على الإنتاج: عكس الصغرى، وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة[1].

الضرب الثالث: من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، كقولك: بعض ج ب ، ولا شيء من أ ب ، فليس بعض ج أ .

الضرب الرابع: من سالبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية، تقول: بعض ج ليس ب ، وكل أ ب ، فبعض ج ليس أ .

فصل

[شروط إنتاج الشكل الثالث]

شرط إنتاج الشكل الثالث: كون الصغرى موجبةً، وكون إحدى المقدمتين كليةً.

فضروبه الناتجة ستة:

أحدها: كل ب ج ، ولا شيء من ب أ ، فبعض ج أ .

وثانيها: كل ب ج ، و لا شيء من ب أ ، فبعض ج ليس أ .

---

(١) فإذا عكسنا المثال المذكور تكون صورته كالتالي: كل أ ب ، و لاشيء من ب ج ، ينتج: لا شيء من أ ج . وهو من الضرب الثاني من الشكل الأول.(ح). بتصرف.

وثالثها: بعض ب ج ، وكل ب أ ، فبعض ج أ .

ورابعها: بعض ب ج ، ولا شيء من ب أ ، فبعض ج ليس أ .

وخامسها: كل ب ج ، وبعض ب أ ، فبعض ب أ .

وسادسها: كل ب ج ، وبعض ب ليس أ ، فبعض ج ليس أ .

فصل

[شروط انتاج الشكل الرابع]

وشرائط انتاج الشكل الرابع مع كثرتها، وقلة جدواها مذكورة في المبسوطات، فلا علينا لو تركنا ذكرها، وكذا شرائط سائر الأشكال بحسب الجهة لا يتحمل أمثال رسالتي هذه لبيانها.

فائدة

[النتيجة في القياس تتبع أدون المقدمتين]

ولعلك علمت مما ألقينا عليك أنّ النتيجة في القياس تتبع أدون المقدمتين في الكيف والكم.

والأدون في الكيف هو: السلب، وفي الكم هو: الجزئية.

فالقياس المركب من موجبة وسالبة ينتج: سالبة.

والمركب من كلية وجزئية إنّما ينتج: جزئية.

أما المركب من كليتين فربّما ينتج: كلية: وقد ينتج: جزئية.

فصل

في الاقترانيات من الشرطيات[1]

وحالها في انعقاد الأشكال الأربعة، والضروب المنتجة، والشرائط المعتبرة، كحال الاقترانيات من الحمليات سواءً بسواء.

مثال الشكل الأول في المتصلة: كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً، وكلما كان حيواناً كان جسماً، ينتج:كلما كان زيد إنساناً كان جسماً.

مثال الشكل الثاني: كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً، وليس البتة إذا كان حجراً كان حيواناً، ينتج: ليس البتة إن كان زيد إنساناً كان حجراً.

مثال الثالث منها: كلما كان زيد إنساناً كان حيواناً، وكلما كان زيد إنساناً كان كاتباً، ينتج: قد يكون إذا كان زيد حيواناً كان كاتباً.

وأما الاقتراني الشرطي المؤلف من منفصلات فمثاله من الشكل الأول: إما كل أ ب أوكل ج د ، ودائماً كل د هـ أو كل د ز ، ينتج: دائماً إما كل أ ب أو كل ج هـ أو كل د ز .

---

[1] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

وأما الاقتراني الشرطي المركب من حملية ومتصلة فكقولنا: كلما كـــان ب ج فكل ج أ وكل أ هـــ ، ينتج: كلما كان ب ج فكل ج أ .
وعلى هذا القياس باقي التركيبات.

فصل

في القياس الاستثنائي[1].

وهو مركب من مقدمتين أي: قضيتين إحداهما شرطية والأخرى حمليـــة، ويتخلل بينهما كلمة الاستثناء أعني: إلا وأخواهـــا؛ ومـــن ثم يـــسمى: استثنائياً.

فإن كانت الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي، واســـتثناء نقيض التالي ينتج رفع المقدم، كما تقول: كلما كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً، لكنّ الشمس طالعة ينتج: فالنهار موجود. لكـــنّ النـــهار ليس بموجود ينتج: فالشمس ليست طالعة.

وإن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحدهما ينـــتج نقـــيض الآخـــر وبالعكس.

وفي مانعة الجمع ينتج القسم الأول دون الثاني.

---

[1] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

وفي مانعة الخلو ينتج الثاني دون الأول[١].

وها هنا قد انتهت مباحث القياس بالقول المجمل، والتفصيل موكـــول إلى الكتب الطوال.

والآن نذكر طرفاً من لواحق القياس.

فصل

[في الاستقراء]

الاستقراء هو: الحكم على كلٍ بتتبع أكثر الجزئيات، كقولنا: كل حيـــوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأنّا استقرينا أي: تتبعنا الإنسان، والفرس، والبعير، والحمير، والطيور، والسباع فوجدنا كلها كذلك، فحكمنا بعد تتبع هذه الجزئيات المستقرية[٢] أنّ كل حيوان يحرك فكه الأســـفل عنـــد المضغ.

(١) اعلم أنّه إذا كانت المنافاة بين المقدم والتالي في الصدق والكذب معاً كما في المنفصلة الحقيقة فينتج وضع كلٍ رفـــع الآخـــر، ورفع كل وضع الآخر؛ لامتناع الاجتماع والارتفاع فتحصل نتائج أربعة: كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، لكنّه زوج ينتج: إنّـــه ليس بفرد، لكنّه فرد فليس بزوج، لكنّه ليس بزوج فهو فرد، لكنّه ليس بفرد فهو زوج.

وإن كانت المنافاة في الصدق فقط ينتج وضع كل رفع الآخر، وإلا لزم صدقهما، ولا عكس؛ لجواز ارتفاعهمـــا، نحـــو: هـــذا الشيء إما شجر أو حجر، فإذا كان شجراً لم يكن حجراً، وإذا كان حجراً لم يكن شجراً.

وإن كانت المنافاة في الكذب فقط ينتج رفع كل وضع الآخر؛ وإلا لزم كذبهما معاً، لا وضع كل رفع الآخر لجواز ارتفاعهمـــا صدقاً.(ح).

(٢) هكذا في الأصل والصواب (المستقراة) ؛ لأنها اسم مفعول من أستقرا. (ع).

والاستقراء لا يفيد اليقين، وإنّما يحصّل الظن الغالب، لجواز أن لا يكون جميع أفراد هذا الكلي بهذه الحالة، كما يقال: أنّ التمساح ليس على هذه الصفة، بل يحرك فكه الأعلى.

فصل

[في التمثيل]

التمثيل وهو: إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي آخر لمعنى جامع مشترك بينهما[1]، كقولنا: العالم مؤلَّف، فهو حادث، كالبيت.

ولهم في إثبات أنّ الأمر المشترك علة للحكم المذكور طرق عديدة مذكورة في الأصول[2]، العمدة فيها طريقان:

أحدهما: الدوران عند المتأخرين، والقدماء كانوا يسمونها بالطرد والعكس، وهو: أن يدور الحكم مع المعنى المشترك وجوداً وعدماً أي: إذا وجد المعنى وجد الحكم، وإذا انتفى المعنى انتفى الحكم. فالدوران دليل على كون المدار - أعني: المعنى - علة للدائر أي: الحكم.

---

(1) مما يجدر التنبيه عليه أنّ التمثيل عند المناطقة هو نفسه القياس عند الأصوليين، الذي يعتبر مصدراً من مصادر الشريعة الإسلامية، إلا أنّ بحث المناطقة في العقليات وبحث الأصوليين في الشرعيات.(ع).

(2) وهي ما يسمى في علم الأصول بمسالك العلة.

انظر: المستصفى للإمام الغزالي[٣٠٥/٢] ، حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع [٢٦٢/٢]، إرشاد الفحول للشوكاني [٧٠٩/٣]، روضة الناظر لابن قدامة المقدسي[٨٣٥/٣]، تيسير التحرير لأمير بادشاه[٣٩/٤]، المهذب في علم أصول الفقه المقارن للدكتور عبد الكريم النملة[٢٠٢٥/٥].(ع).

الطريق الثاني: السبر والتقسيم، وهو: أنّهم يعدون أوصـــاف الأصـــل، ثم يثبتون أنّ ما وراء المعنى المشترك غير صالح لاقتضاء الحكم، وذلك لوجود تلك الأوصاف في محل آخر مع تخلف الحكم عنه.

مثلاً في المثال المذكور يقولون: إنّ علة حدوث البيت إمـــا الإمكـــان أو الوجود أو الجوهرية أو الجسمية أو التأليف. ولا شيء من المذكورات غير التأليف بصالح لكونه علة للحدوث؛ وإلا لكان كل ممكن، وكل جـــوهر، وكل موجود، وكل جسم حادثاً، مع أنّ الواجب تعالى، والجواهر المجردة، والأجسام الأثيرية ليست كذلك(١).

فصل

[قياس الخلف]

من الأقيسة المركبة قياس يسمى: قياس الخلف، ومرجعه إلى قياسين:

أحدهما: اقتريني شرطي مركب من المتصلتين.

وثانيهما: استثنائي إحدى مقدمتيه لزومية، أعني: نتيجة القياس الأول(٢)، والمقدمة الأخرى مما استثني فيه نقيض التالي.

---

(١) قولـــه: والجواهـــر المفردة والأجســـــام الأثـــيــريـــة ليســـت كذلك. أ هــ. هذا على رأي الفلاسفة، وإلا فالعالم فان لا يبقى إلا وجه ربك ذو الجلال والإكرام.(ح).

(٢) يعني أن نجعل نتيجة القياس الأول إحدى مقدمتي القياس الثاني.(ع).

تقريره أن يقال: المدعى ثابت؛ لأنّه لو لم يثبت المدعى يثبت نقيضه، وكلما يثبت نقيضه يثبت المحال، ينتج: لو لم يثبت المدعى يثبت المحال، وهذا أول القياسين.

ثم نجعل النتيجة المذكورة صغرى ونقول: لو لم يثبت المدّعى ثبت المحـال، ونضم إليه كبرى استثنائيةً ونقول: لكن المحال ليس بثابت، فبالـضرورة ثبت المدّعى؛ وإلا لزم ارتفاع النقيضين.

وإن اشتهيت[١] فهم هذا المعنى في مثال جزئي نقول:

كل إنسان حيوان صادق؛ لأنّه لو لم بصدق لصدق بعض الإنسان لـيس بحيوان، وكلما صدق بعض الإنسان ليس بحيوان لزم المحال، ينتج: كلما لم يصدق المدَّعى لزم المحال، لكن المحال ليس بثابت، فعـدم ثـبـوت المدّعـى ليـس بثابـت، فالمدَّعـى ثابت[٢].

---

[١] في الأصل اشتبهت، ولعل الصواب ما أثبتناه.(ع)،

[٢] هذا المثال مبني على أنّ: [كل إنسان حيوان] و [بعض الإنسان ليس بحيوان] نقيضين، والصحيح أنّهما ضدان؛ لاحتمـال أن يصدق [كل الإنسان ليس بحيوان]، فيجوز ارتفاعهما حينئذ. فتأمل.(ع).

فصل

[لا بد لكل قياس من صورة ومادة]

وينبغي أن يعلم أنّ كل قياس لا بد له من صورة ومادة،أما الصورة فهي: الهيئة الحاصلة من ترتيب المقدمات، ووضع بعضها عند بعض. وقد عرفت الأشكال الأربعة المنتجة، وعلمت شرائطها في الإنتاج. بقي أمر المادة.

والقدماء حتى الشيخ الرئيس[١] كانوا أشدَّ اهتماماً في تفصيل مواد الأقيسة وتوضيحها، وأكثر اعتناءً عن البحث في بسطها وتنقيحها؛ ذلك لأنّ معرفة هذا أتم فائدةً، وأشمل عائدةً لطالبي الصناعة.

لكنّ المتأخرين قد طوّلوا الكلام في بيان صور الأقيسة، وبسطوا فيها غاية البسط، سيما في أقيسة الشرطيات المتصلة والمنفصلة، مع قلة جدوى هذه المباحث[٢]، ورفضوا أمر المادة، واقتصروا في بيانها على بيان حدود الصناعات الخمس، ولا أدري أيّ أمر دعاهم إلى ذلك؟! وأيّ باعث أغراهم بذلك؟!

[١] الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا تقدمت ترجمته صفحة (٢٠) .

[٢] أو لا ينتفع بها أصلاً، لا في الدنيا، ولا في الآخرة، كما صرح به العلامة الشيرازي في شرح حكمة الإشراق.(ح).

ولا بد للفطن اللبيب أن يهتم بهذه[1] المباحث الجليلة الشأن الباهرة البرهان غاية الاهتمام، ويطلب ذلك المطلب العظيم والمقصد الفخيم من كتب القدماء المهرة وزُبَر الأقدمين السحرة[2] .

فعليك أيّها الولد العزيز أن تسمع نصيحتي ولا تنس وصيتي. وإنّما ألقي عليك نبذاً مما يتعلق بهذه الصناعات متوكلاً على كافي المهمات فاستمع:

إنّ القياس باعتبار المادة ينقسم إلى أقسام خمسة، ويقال لها: الصناعات الخمس:

أحدها: البرهاني.

والثاني: الجدلي.

والثالث: الخطابي.

والرابع: الشعري.

والخامس: السفسطي.

---

(1) في الأصل [في هذه] ولعل ما أثبتناه أصح.(ع).

(2) لا شك أنّ المصنف – رحمه الله- لا يقصد وصف المتقدمين بالسحر، ولعله يريد أنّ المتقدمين بإبداعهم في العلوم العقلية كأنّهم أتوا بمثل ما يأتي به السحرة من خرقهم للعادات. والزبر: الصحف.(ع).

فصل

في البرهان وما يتعلق به[1] [2]

اعلم أنّ البرهان قياس مؤلّف من اليقينيات بديهية كانت أو نظرية منتهية إليها، وليس الأمر كما زُعِم أنّ البرهان إنّما يتألف من البديهيات فحسب.

ثم البديهيات ستة:

أحدها: الأوّليات، وهي: قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور ولا يحتاج إلى واسطة، كقولك: الكل أعظم من الجزء.

وثانيها: الفطريات، وهي: ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلاً، ويقال لهذه القضايا: قضايا قياساتها معها، نحو: الأربعة زوج؛ فإنّ من تصور مفهوم الأربعة، وتصور مفهوم الزوج بأنّه هو الذي ينقسم بمتساويين حكم بداهة بأنّ الأربعة زوج. ونحو قولنا: الواحد نصف الاثنين؛ فإنّ العقل يحكم به بعد أن يلاحظ مفهوم نصف الاثنين والواحد.

---

[1] هذا العنوان من كلام المصنف - رحمه الله – .(ع).

[2] إنّما قدم البرهان على غيره تقديماً للأهم على ما لا يهم؛ لأنّ ما يعطيه البرهان هو التوصل إلى كسب الحق واليقين، وهو أسمى المطالب، وصرفاً للهمة إلى الفرض قبل النفل.(ح).

وثالثها: الحدسيات، وهي: ظهور المبادئ دفعة واحدة، من دون أن يكون هناك حركة فكرية.

والفرق بين الحدس والفكر أنّه لا بد في الفكر من الحـــركتين[١] للـــنفس، بخلاف الحدس.

فإنّ الذهن بعدما حصل له المطلوب بوجه ما يتحرك في المعاني المخزونـــة والمبادئ المكنونة طالباً لما يكون لها تناسب بالمطلوب حتى يجد معلومـــات مناسبة له، وهاهنا تتم الحركة الأولى.

ثم يرجع قهقرى ويتحرك ثانياً مرتباً لتلك المعلومات المخزونة التي وجدها ترتيباً تدريجياً حتى يصل إلى المطلوب، وتتم الحركة الثانية، فمجموع هاتين الحركتين يسمى بالفكر.

مثلاً: إذا كنت تصوّرت الإنسان بوجه من الوجوه كالكاتب والـــضاحك مثلاً، ثم صرت طالباً لماهية الإنسان فحركت ذهنك إلى المعاني التي عندك مخزونة، فوجدت الحيوان والناطق مناسباً لمطلوبك فتمت الحركـــة الأولى. ومبدأها المطلوب المعلوم من وجه، ومنتهاها الحيوان الناطق.

ثم ترتب الحيوان والناطق بأن تقدم الحيوان الذي هو الجنس على النـــاطق الذي هو الفصل وتقول[٢]: الحيوان الناطق.

---

[١] إحدى الحركتين من المطالب إلى المبادئ، والثانية من المبادئ إلى المطالب، ومجموع هاتين الحركتين يسمى الفكـــر، بخـــلاف الحدس فإنّ الحركة بنفسها فيه معدومة فضلاً عن أن تكون واحدة أو اثنتين.(ح).

[٢] في الأصل [أو قلت] ولعله خطأ مطبعي.(ع).

وها هنا تنقطع الحركة الثانية ويحصل المطلوب.

وأما الحدس ففيه انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادئ دفعة، ومنـــها إلى المطلوب كذلك.

وأكثر ما يكون الحدس عقيب الشوق والتعب وقد يكون بدونها.

والناس مختلفون في الحدس.

فمنهم من هو قوي الحدس كثيره، يحصل لـــه مـــن المطالـــب أكثرهـــا بالحدس،كالمؤيد بالقوة القدسية كالحكماء والأولياء والأنبياء.

ومنهم من هو قليل الحدس ضعيفه.

ومنهم من لا حدس له، كالمنتهي في البلادة.

ومن هذا يعلم أنّ البداهة والنظرية مختلفان بالأشخاص والأوقات فـــربّ حدسي عند فاقد القوة القدسية يكون نظرياً، وبديهياً عند صاحبها.

ورابعها: المشاهدات، وهي: قـــضايا يحكـــم فيهـــا بواســـطة المـــشاهدة والإحساس.

وهي تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما شوهد بإحدى الحواس الظاهرة، وهي خمس:

الباصرة، والسامعة، والشامة، والذائقة، واللامسة، ويسمى هذا القسم بالحسيات.

والثاني: ما أدرك بالمدركات من الحواس الباطنة التي هي أيضاً خمس:

الحس المشترك المدرك للصور[١].

والخيال الذي هو كالخزانة له[٢].

والوهم المدرك للمعاني الشخصية والجزئية[٣].

والحافظة التي هي خزانة للمعاني الجزئية[٤].

والمتصرّفة التي تتصرف في الصور والمعاني بالتحليل والتركيب[٥].

ويسمى هذا القسم بالوجدانيات.

ومدركات العقل الصرف - أعني: الكليات - غير مندرجة في هذا القسم.

مثال القسم الثاني: كما حكمنا بأنّ لنا جوعاً وعطشاً[٦].

---

(١) الحس المشترك هو: القوة التي ترسم فيها صورة المحسوسات الجزئية.(ح).

(٢) الخيال: قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صورة المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت إليها.(ح).

(٣) الوهم هو: قوة تدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كالعداوة الجزئية التي تدركها الشاة من الذئب فتهرب منه.(ح)بتصرف.

(٤) الحافظة للوهم كالخيال للحس المشترك.(ح).

(٥) المتصرّفة هي: قوة من شأنها تركيب الصور والمعاني والتفصيل فيها.(ح).

(٦) ذكر المصنف رحمه الله هذا المثال بدون تقرير، وتقريره هكذا:

الإحساس بالجوع والعطش هو الحس المشترك، ومعرفة هذا الإحساس هو الخيال، وكراهية الجوع هو الوهم، ومعرفة هذه الكراهية هو الحافظة، والتأمل في الجوع والعطش وأسبابهما هو المتصرفة. والله أعلم.(ع).

وخامسها: التجريبيات، وهي: قضايا يحكم العقل بهـــا بواســـطة تكـــرار المشاهدة وعدم التخلف حكماً كلياً، كالحكم بأنّ شـــرب الـــسقمونيا[١] مسهل للصفراء[٢].

وسادسها: المتواترات، وهي: قضايا يحكم بها بواسطة إخبار جماعة يحيـــل العقل[٣] تواطؤهم على الكذب.

واختلفوا في أقل عدد هذه الجماعة، فقيل: أربعة، وقيل: عـــشرة،وقيـــل: أربعون، والأشبه أنّ هذا العدد يختلف باختلاف حال الـــذين أخـــبروه، واختلاف الواقعة، فلا يتعين عدد. والضابط أن يبلغ إلى حد يفيد اليقين.

فهذه الستة هي مبادئ البراهين، ومقاطع الدليل، ومنتهى اليقين.

---

[١] السقمونيا: نبات له أغصان كبيرة، مخرجها واحد، له زهر أبيض، مستدير، أجوف، ثقيل الرائحة، ملآن من رطوبة، له لـــبن يؤخذ من أصله، حار يابس في الثالثة، يسهل الصفراء بقوة، وينفع من لسع العقرب.
انظر: القانون في الطب لابن سينا [٣٨٥/١] طبعة بولاق.

[٢] ومن المجرّبات أنّ شرب الخمر يسبب الإسكار، وأنّ شرب عصير البرتقال نافع للمصاب بالأنفلونزا.(ع).

[٣] في الأصل: [يستحيل العقل] والصواب ما أثبتناه.(ع).

فائدة

[استعمال المقدمات النقلية في القياس البرهاني]

زعم قوم أنّ المقدمات النقلية لا تستعمل في القياس البرهاني ظناً منهم أنّ النقل يتطرق إليه الغلط والخطأ من وجوه شتى فكيف يكون [من][٤] مبادئ القياس البرهاني الذي يفيد القطع؟!

و[الجواب][٥] أنّ هذا الظن إثم[٦]؛ لأنّ النقل كثيراً ما يفيد القطع إذا روعي فيه شرائط، وانضم إليه العقل.

نعم لو قيل: إنّ النقل الصرف بلا اعتبار انضمام العقل معه لا يعتبر ولا يفيد، كان له وجه.

---

[٤] ما بين المعكوفتين في الموضعين زيادة من المحقق ليتضح السياق.(ع).

[٥] ما بين المعكوفتين في الموضعين زيادة من المحقق ليتضح السياق.(ع).

[٦] لأنّ الدلائل النقلية قد تفيد اليقين بقرائن مشاهدة أو متواترة، وتلك القرائن تدل على انتفاء الاحتمالات.(ح).

قال عبد الرحمن: ولعل المصنف رحمه الله يقصد بالإثم معناه اللغوي الذي هو مجرد الخطأ، لا ما يترتب على فعله عقاب.

فصل

[أقسام البرهان]

البرهان قسمان: لمّي، وآني.

أما اللمّي[١] فهو: الذي يكون فيه الأوسط علةً لثبوت الأكبر للأصغر في الواقع. كما أنّه واسطة في الحكم فيسمى به[٢] لإفادته اللمّيّة والعلّيّة.

وأما الآني[٣] فهو: الذي يكون الأوسط فيه علة للحكم في الذهن فقط، ولم يكن علة في الواقع[٤]، بل قد يكون معلولاً له.

مثال اللمّي قولك: زيد محموم؛ لأنّه متعفّن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم. فكما أنّ في هذا القياس الأوسط علة لثبوت الحمى لزيد في ذهنك، كذلك هو علة لوجود الحمى في الواقع.

ومثال الآني قولك: زيد متعفن الأخلاط؛ لأنّه محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط. فوجود الحمى علة لثبوت كونه متعفن

---

(١) سمي لّمياً؛ لأنّ القياس الأوسط فيه يقع في جواب أداة الاستفهام [لم]، ففي المثال المذكور إذا قلت: لم زيد محموم؟ فالجواب: لأنّه متعفن الأخلاط.

وهذا البرهان يسميه الأصوليون: قياس العلة.

انظر: ضوابط المعرفة صفحة ٢٨٤ .(ع).

(٢) أي: فيسمى البرهان بالقياس الأوسط الذي هو علة للحكم.(ع).

(٣) سمي آنياً؛ لأنّه يفيد الآنية، أي: ثبوت الحكم في الفهم والذهن دون الخارج.(ح).

(٤) وهذا البرهان يسميه الأصوليون: قياس الدلالة؛ لأنّ الحد الأوسط يدل على الحد الأكبر.(ع).

الأخلاط في ذهنك، وليس علة في نفس الأمر. بل عسى أن يكون الأمـــر في الواقع بالعكس.

فصل

[القياس الجدلي]

القياس الجدلي: قياس مركب من مقدمات مــشهورة، أو مــسلّمة عنـــد الخصم، صادقة كانت أو كاذبة.

والأول[١]: ما تطابقت فيه آراء قوم إما لمصلحة عامة، نحو: العدل حسن، والظلم قبيح، وقتل السارق واجب. أو لرقة قلبية كقول أهل الهند: ذبح الحيوان مذموم. أو انفعالات خلقية أو مزاجية؛ فإنّ للأمزجة والعـــادات دخلاً عظيماً في الاعتقادات، فأصحاب الأمزجة الشديدة يرون الانتظـــام مع أهل الشرادة[٢] حسنأ، وأهل الأمزجة اللينة يرون العفو خيراً، ولذلك ترى الناس مختلفين في العادات والرسوم.

ولكل قوم مشهورات خاصة بهم، وكذا لكل صناعة.

فمن مشهورات النحويين: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور.

---

[١] هو المركب من مقدمات مشهورة.(ع).

[٢] في الأصل: [الانتظام من أهل الشرادة] وما أثبتناه أقرب للسياق. وأهل الشرادة –فيما يظهر- هم الذي لا يبايعون الإمام وإنّما يتجمعون في البراري مثل: البغاة وقطاع الطرق.(ع).

ومن مشهورات الأصوليين: الأمر للوجوب.

والثاني[٣]: ما يؤلّف من المسلّمات بين المتخاصمين.

وللمشهورات شبه بالأوّليات، وتجريد الذهن وتدقيق النظر يفرّق بينهما.

والغرض من صناعة الجدل إلزام الخصم، أو حفظ الرأي.

فصل

[القياس الخطابي]

القياس الخطابي: قياس مفيد للظن، ومقدماته مقبولات، مأخوذات ممن يحسن الظن فيهم، كالأولياء والحكماء.

أما المأخوذات من الأنبياء عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام فليست من الخطابة؛ لأنّها إخبارات صادقة من مخبر صادق دلت على صدقه المعجزة، ولا مجال للوهم فيها حتى يتطرق إليها الوهم والخلل، فالقياس المركب منها برهاني قطعي المقدمات.

أو مظنونات[٤] يحكم بها[٥] بسبب الرجحان، ويندرج فيها الحدسيات والتجريبيات والمتواترات التي لم تبلغ إلى حد الجزم بسبب عدم شعور العلة، أو عدم بلوغ عدد المخبرين إلى مبلغ التواتر.

---

[٣] هو المركب من مقدمات مسلّمة عند الخصم.(ع).

[٤] كلمة [مظنونات] معطوفة على قوله: [مقدماته مقبولات].(ع).

[٥] في الأصل [يحكم فيها] وما أثبتناه أقرب للسياق.(ع).

ولهذه الصناعة منفعة عظيمة في تنظيم أمور المعاش، وتنسيق أحكام المعاد، إما باستعمالها، أو بالاحتراز عنها، ولذالك[فقد كان][1] كبار الحكماء يستعملون تلك الصناعة كثيراً، ويعظون بالكلام الخطابي جمّاً غفيراً.

ولا بد أن تكون المقدمات المستعملة فيها مقنعة للسامعين، مفيدة للواعظين.

فصل

[القياس الشعري]

القياس الشعري: قياس مؤلّف من المخيّلات [2] الصادقة أو الكاذبة المستحيلة أو الممكنة، المؤثرة في النفس قبضاً وبسطاً.

وللنفس مطاوعة للتخييل كمطاوعتها للتصديق بل أشد منه.

والغرض من هذه الصناعة: أن تنفعل النفس بالترهيب والترغيب.

واشترط في الشعر أن يكون الكلام جارياً على قانون اللغة، مشتملاً على استعارات بديعة رائقة، وتشبيهات أنيقة فائقة، بحيث يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً، ويورث فرحاً، ويوجب ترحاً.

ومن ثَم لا يجوز فيه استعمال الأوليات الصادقة، ويستحسن استعمال

---

[1] ما بين المعكوفتين زيادة من المحقق.(ع).

[2] المخيّلات هي القضايا التي تُخَيَّل فتتأثر النفس منها إما قبضاً فتنفر، أو بسطاً فترغب.(ح).

المخيّلات الكاذبة[1].

كما قال العارف الكنجوي[2] مخاطباً لولده وفلذة كبده:

[..][3]

وكقول القائل يصف الخمر:

لها البدر كأس، وهي شمس، يديرها***

هلال، وكم يبدو إذا مزجت نجم

وقال الشاعر:

لا تعجبوا من بلّي غلالته*** قد زرّ أزراره على القمر

فشبه المحبوب بالقمر وقال: لا تعجبوا من انشقاق غلالته؛ لأنّه قمر زر عليه الغلالة، وكل قمر كذلك فغلالته تنشق، ينتج: غلالة المحبوب تنشق.

وقد ينتج اجتماع النقيضين نحو: أنا مضمر الحوائج باللسان، مظهرها بالمدامع، وكل مضمر الحوائج صامت، وكل مظهرها متكلم، ينتج: أنا صامت متكلم.

ولا يشترط الوزن في الشعر عند أرباب الميزان، نعم يفيده حسناً.

---

[1] لأنّ الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق، ومداره غالباً على الأكاذيب، ومن ثَم قيل: أحسن الشعر أكذبه.(ح).

[2] العارف الكنجوي لم أهتد إلى معرفته، مع أنّي استوعبت كتاب نزهة الخواطر في البحث عنه، والسبب في عدم معرفته هو أنّ المؤلف لم يذكر اسمه ولا وفاته.(ع).

[3] هذا البيت بالفارسية.(ع).

والكلام الشعري إذا أنشد بصوت طيّب ازداد تأثيره في النفوس، حتى ربما يزيل فرط البهجة العمائم عن الرءوس.

والأوائل من الحكماء اليونانيين كانوا أحرص الناس على الشعر.

فصل

[*القياس السفسطي*]

القياس السفسطي وهو: قياس مركب من الوهميات[١] الكاذبة المخترعة للوهم[٢]، كقياس غير المحسوس على المحسوس[٣]، نحو: كل موجود مشار إليه.

وللوهميات مشابهة شديدة بالأوليّات، ولولا رد العقل والشرع حكم الوهم لدام الالتباس بينهما. ومن الكاذبة: المشبّهات بالصادقة، وهي: قضايا يعتقدها العقل بأنّها أولية، أو مشهورة، أو مقبولة، أو مسلّمة، لمكان الاشتباه بها لفظاً[٤] أو معنى[٥] فتوقع في الغلط.

---

[١] الوهميات هي: القضايا الكاذبة التي يحكم بها وهم الإنسان في أمور غير محسوسة.(ح).

[٢] هكذا في الأصل.(ع).

[٣] من قياس غير المحسوس على المحسوس قول بعض المبتدعة: الله عز وجل متكلم بحرف وصوت؛ لأنّ الكلام لا يتصور إلا بحرف وصوت. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراّ.(ع).

[٤] كما تقول لعين الماء: هذه عين، وكل عين يستضيء بها العالم.(ح).

[٥] كما تقول لفرس منقوش على الجدار: هذا فرس، وكل فرس صاهل، فهذا صاهل.(ح).

وهذه الصناعة كاذبة مموّهة غير نافعة بالذات، نعم نافعة بالعرض بأنّ صاحبها لا يغلط ولا يغالط، ويقدر على أن يغالط غيره، وأن يمتحنه بها، أو يعانده[1].

وصاحب هذه الصناعة إن قابل الحكيم يسمى: سوفسطائياً.

وهذه الصناعة يقال لها: سفسطة أي: حكمة مموّهة ملمّعة.

وإلا[2] فيسمى: مشاغبياً، وهذه مشاغبة.

وعلى التقديرين فصاحبها غالط لنفسه، مغالط لغيره، وصناعته مغالطة.

وهي قياس فاسد إما من جهة المادة فقط، أومن جهة الصورة فقط، أو كليهما.

فصل

في أسباب الغلط[3]

اعلم أنّ أسباب الغلط مع كثرتها راجعة إلى أمرين:

أحدهما: سوء الفهم فقط.

---

[1] وهذا إذا كان الباعث على المناظرة الأغراض الفاسدة كالدفاع عن الاعتقادات الباطلة.(ح). بتصرف.

[2] أي: وإن لم يقابل الحكيم.(ع).

[3] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

وثانيهما اشتباه الكواذب بالصوادق. والأول إنّما يكون بسبب انغماس النفس في ظلمات الوهم، حتى يستيقن الكواذب صادقةً، بل ضرورية، نحو: كل ما ليس بمبصر ليس بجسم، فالهواء ليس بجسم.

وأما الثاني: ففيه تفصيل على ما سيأتي[١].

وقال بعض المحققين: ترجع إلى أمر واحد وهو عدم التميّز بين الشيء وشبهه فقط.

فصل

[عدم التميّز بين الشيء وشبهه]

عدم التميّز بين الشيء وشبهه ينقسم إلى ما يتعلق بالألفاظ. وإلى ما يتعلق بالمعاني.

القسم الأول - أعني: ما يتعلق بالألفاظ – قسمان:

الأول: ما يتعلق بالألفاظ لا من جهة التركيب.

والثاني: ما يتعلق بها من حيث التركيب.

ثم المتعلق بالألفاظ من جهة الأول قسمان:

الأول: ما يتعلق بالألفاظ نفسها، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة في الدلالة فيقع فيها الاشتباه فيما هو المراد، كالغلط الواقع بسبب كون

---

[١] لعله يقصد ما سيأتي في الفصل القادم عن التميّز بين الشيء وشبهه؛ لتقارب الأمرين.(ع).

اللفظ مشتركاً لفظياً بين معنيين فأكثر، وكون أحد معانيه حقيقياً والآخر مجازياً، ويندرج فيه الاستعارة وأمثالها. وكل ذلك يسمى بالاشتراك اللفظي، كما تقول لعين الماء: هذه عين، وكل عين يستضيء بها العالم، فهذه العين يستضيء بها العالم. أو تقول: زيد أسد، وكل أسد له مخالب، فزيد له مخالب.

و[سبب][١] الغلط في الأول كون لفظ العين مشتركاً لفظياً بين عين الماء والشمس. وفي الثاني كون إطلاق لفظ الأسد على زيد مجازياً، وعلى الحيوان المفترس حقيقياً.

والثاني: ما يتعلق بالألفاظ بسبب التصريف، كالاشتباه الواقع في لفظ مختار؛ فإنّه إذا كان بمعنى الفاعل كان أصله مختيراً بكسر الياء. وإذا كان بمعنى المفعول كان أصله مختيراً بفتحها.

وبسبب الإعجام والإعراب، كما يقول القائل: غلام حسن، من غير إعراب، فيظن تارةً تركيباً توصيفياً، وأخرى إضافياً[٢].

والمتعلق بالألفاظ من جهة التركيب فإما بالنظر إلى اختلاف المرجع، نحو: ما يعلمه الحكيم فهو يعمل بما يعلمه، فإن عاد الضمير إلى الحكيم صدق، وإلا كذب.

---

[١] ما بين المعكوفتين زيادة من المحقق.(ع).

[٢] إذا كان [غلام] منوّناً و[حسن] مرفوعاً يكون تركيباً توصيفياً، لأنّك حينئذ وصفت الغلام بأنّه حسن. وأما إذا كان [غلام] غير منوّن و[حسن] مجروراً يكون إضافياً. لأنّك حينئذ أخبرت بأنّ الغلام تابع لحسن، ويعرب حسن مضافاً إليه.(ع).

وإما بإفراد المركب، نحو: النارنج حلو حامض صادق، وإن أفرد وقيل: هذا حلو وحامض لم يصدق.

وإما بجمع المنفصل، نحو: زيد طبيب وماهر صدق، وإن جمع وقيل: طبيب ماهر كذب.

فصل

في الأغاليط التي تقع بسبب المعنى[1]

وهذه أيضاً أقسام؛ لأنّها إما من جهة المادة، أو من جهة الصورة.

أما التي من جهة المادة فكما يكون بحيث إذا رتب المعاني فيه على وجه يكون صادقاً لم يكن قياساً، وإذا رتب على وجه يكون قياساً لم يكن صادقاً، كقولك: الإنسان ناطق من حيث هو ناطق، ولا شيء من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحيوان.

إذ مع اعتبار قيد من حيث هو ناطق تكذب الصغرى، ومع حذفه عنها تكذب الكبرى، وإن حذف من الصغرى وأثبت في الكبرى يلزم اختلال هيئة القياس لعدم الاشتراك.

---

[1] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

وأما التي من جهة الصورة فكما يكون على هيئة غير ناتجة، ويجمع [١]ذلك سوء التأليف، كقول القائل: الزمان محيط بالحوادث، والفلك محيط بها أيضاً، ينتج: فالزمان هو الفلك. وهو شكل ثانٍ، وقد فات فيه شرط اختلاف المقدمتين إيجاباً وسلباً؛ لكونهما موجبتين هاهنا.

والآن نذكر بعض المغالطات التي سبب وقوعها فساد الصورة فنقول:

من المغالطات الصورية: المصادرة على المطلوب[٢]، نحو: زيد إنسان؛ لأنّه بشر، وكل بشر إنسان.

ومنها: أخذ ما بالعَرَض مكان ما بالذات، نحو: الجالس في السفينة متحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد[٣].

ومنها: أن لا يتكرر الأوسط بتمامه، كما يقال: الإنسان له شعر، وكل شعر ينبت، ينتج: الإنسان ينبت. فإنّ الأوسط – له شعر[٤]- ولم يجعل بتمامه موضوع الكبرى.

[١] في الأصل [وجميع] وما أثبتناه أقرب للمعنى، كما يظهر من المثال المذكور.(ع).

[٢] المصادرة على المطلوب: أخذ النتيجة بعينها في القياس، بعبارة أخرى: جعل المدعى جزء القياس أو عينه أو جزء ما يتوقف عليه الدليل أو عينه، وهاهنا المدعى زيد إنسان وقد جعل صغرى القياس؛ لأنّ الإنسان هو البشر.(ح). بتصرف.

[٣] لأنّ كلمة – متحرك - في المقدمة الصغرى راجعة للذات، وفي الكبرى راجعة للعرض.(ع).

[٤] في الأصل [له الشعر] ولعل ما أثبتناه أوضح للقارئ.(ع).

ومنها: أن لا يكون الأوسط متشابهاً في المقدمتين؛ لاختلافه بالقوة والفعل، نحو قوله: الساكت متكلم، والمتكلم ليس بساكت، ينتج: الساكت ليس بساكت[1].

ومنها: اختلال التركيب بسبب شك وقع بأنّ القيد من الموضوع أو من المحمول، كقولهم: الإنسان وحده ضاحك، وكل ضاحك حيوان، ينتج: الإنسان وحده حيوان. والغلط إنّما نشأ من توهم أنّ لفظة –وحده- جزء من الموضوع، ولو جعل جزءاً من المحمول وقيل: الإنسان هو وحده ضاحك، وكل ما هو وحده ضاحك فهو حيوان، لصدقت النتيجة؛ لأنّها إذ ذاك: الإنسان حيوان، فالغلط في هذا المثال سوء اعتبار الحمل.

ومنها: أن لا يكون الأكبر محمولاً على جميع أفراد الأوسط في الكبرى، وذلك كما تقول: كل إنسان حيوان، والحيوان عام أو جنس أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة، فينتج: كل إنسان عام أو جنس أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة، وهو باطل قطعاً، والسبب في الغلط إنّما هو إهمال كلية الكبرى؛ إذ الكبرى طبيعية فلا يتعدى الحكم.

ومنها: ما يقع بسبب تقدم الروابط أو تأخرها عن السلوب، وكذا تقدم الجهة عن السلوب وتأخرها عنها، نحو: زيد ليس هو بقائم، وزيد هو ليس بقائم. وبالضرورة أن لا يكون، وليس بالضرورة أن يكون. ولا يلزم أن

[1] لأنّ متكلم في الصغرى بالقوة، وفي الكبرى بالفعل.(ع).

يكون، ويلزم أن لا يكون. وتكثر السلوب من هذا الباب[١]؛ فإنّ مراتب الشفعيّة كسلب سلب، وسلب سلب سلب سلب إثبات، والوترية كسلب سلب السلب وغيرها سلب.

ومنها: أخذ الاعتبارات الذهنية والمحمولات العقلية[٢] أموراً عينية، كما إذا قيل: إنّ الإنسان كلي، فيظن أنّه في الأعيان كذلك، وليس هذا الظن بصواب؛ فإنّ الكلية إنّما تعرض للأشياء في الذهن دون الخارج.

ومن هذا التحقيق تنحل أغلوطة أخرى، وتقريرها أن يقال: الممتنع موجود؛ لأنّه إن امتنع شيء في الخارج لكان امتناعه حاصلاً في الخارج، فيكون الممتنع موجوداً في الخارج، فيلزم وجود الممتنع[٣]، وهو باطل قطعاً.

وجه الانحلال: أنّ الامتناع اعتبار ذهني لا يلزم من اتصاف شيء به وجوده في الخارج، ليلزم وجود للمتصف به في الخارج،

---

[١] أي: من المغالطات الصورية، فأخذ السلوب الوترية وجعلها مكان السلوب الشفعية خطأ؛ لأنّ الأولى نفي، والثانية إثبات.(ح)بتصرف.

[٢] قد مثل المحشي لهذا السبب بمثال أوضح مما ذكره المصنف - رحمهما الله - حيث قال: [كقولك: الحدوث حادث، وكل حادث فله حدوث. فالحدوث له حدوث. فإنّ الحدوث أمر ذهني أخذ مكان الخارجي، فحكم عليه بالحدوث.] .(ع).

[٣] وصورة القياس هكذا: إن امتنع شيء في الخارج لكان امتناعه حاصلاً في الخارج، وكل ما كان امتناعه حاصلاً في الخارج كان موجوداً في الخارج.(ح).

ومنها: أخذ مثال الشيء مكانه. كما تقول لمثال النار: إنّه نار، وكل نـــار محرقة، فهو محرق.

وهذا الاشتباه هو الذي احتج به المنكرون للوجود الذهني، حيث قالوا: لو حصلت الأشياء بأنفسها لزم احتراق الذهن عند وجود النار، واحتراقــه عند تصور الجبل، واتصافه بالبياض والسواد عند تصورهما، وهكذا.

وحله: أنّه من باب أخذ ما بالعَرَض مكان ما بالذات، يعني: أنّ الاحتراق والخرق وغيرهما من العوارض التي تلحق الشيء إذا وجد بوجود أصـــلي خارجي، وليست من العوارض للوجود الظلّي الذهني.

ومنها: أخذ جزء العلة مكان العلة، كما إذا حمل سبعون رجلاً حجراً ثقيلاً سبعين فرسخاً مثلاً، فيتوهم أنّ الواحد منهم يحمله فرسخاً واحداً.

ومنها: إجراء طريق الأولوية عند الاختلاف، كما تقول: الإنسان لـــيس بأولى بإضافة النفس الناطقة من العصفور بعد ما اشتركا في الحيوانية،

ومنها: ما يقع من قلة المبالاة بالحيثيّات وترك الاعتناء بها، كقول القائـــل: كل أبيض داخل في حقيقته البياض، وزيد أبيض، فيلزم دخول البياض في حقيقته.

ومنشأ الغلط فيه: أنّ البياض داخل في مفهوم الأبيض من حيث إنّه أبيض، لا من حيث إنّه حيوان و إنسان.

ومنها قولهم: مماثل المماثل مماثل، نحو: الإنسان مماثل النخلة، والنخلة مماثلة للحجر في كونه غير ذي نفس، فيلزم كون زيد جماداً[١].

ووجه التغليط: أنّ مماثلتها للإنسان في أمر وهو الطول مثلاً، ومماثلتها للحجر في شيء آخر.

ومما يوقع في الغلط: أخذ العدم المقابل للملكة مكان الضد والنقيض، كالسكون فإنّه عدم الحركة عمّا من شأنه أن يتحرك، وكالعمى فإنّه عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيراً؛ فيظن أنّ المجرد[٢] ساكنة، والجدار أعمى.

ومن المغالطات المشهورة: قولهم: لا يمكن تحصيل مجهول؛لأنّ ذلك المجهول إذ حصل فبما تعرف أنّه مطلوبك؟ فلا بد من بقاء الجهل ووجود العلم قبله حتى تعرف أنّه هو، وعلى التقديرين يمتنع تحصيله.

أما على الأول: فلاستحالة معرفته إذا وجد.

وأما على الثاني: فلامتناع تحصيل الحاصل.

والجواب: أنّ المطلوب معلوم من وجه، ومجهول من وجه. فبعد حصول المجهول يعلم بالوجه المجهول المخصص أنّه المطلوب. وهذا كمثل عبد أبق

---

[١] هكذا في الأصل، ولو قال المصنف -رحمه الله-: [فيلزم كـون الإنـسان حجـراً] لكـان أولى؛ ليحـصل التطـابق بـين المقدمة والنتيجة.(ع).

[٢] هكذا في الأصل.(ع).

إذا وجد فإنّه كان معلوم الذات مجهول المكان، فبعد ما وجد عرفت بما كنت عارفاً به من ذاته وصورته أنّه آبقك.

أغلوطة: لو لم تصدق قضية لم يصدق زيد قائم، وكلما لم يصدق زيد قائم صدق نقيضه أعني: زيد ليس بقائم، ينتج: كلما لم تصدق قضية صدق زيد ليس بقائم مع أنّها قضية من القضايا.

والحل: أنّ التقادير المأخوذة في الكبرى أعني قولك: كلما لم يصدق زيد قائم صدق نقيضه أعني: زيد ليس بقائم، إن كانت واقعية فصدقها مسلّم، لكن لا اندراج[1]؛ إذ الحكم في الصغرى على التقادير الفرضية الغير واقعية[2]، ضرورة أنّ عدم صدق قضية من القضايا من الممتنعات. ضرورة أنّ قولنا: الواجب موجود، أو سميع، أو بصير واجب الصدق، فيكون عدم صدقها محالاً.

وإن كانت تقادير الكبرى أعم منعنا الكلية إذ كذب الشيء إنّما يستلزم صدق نقيضه بحسب الواقع؛ فإنّه جائز على تقدير المحال أن يكذب النقيضان معاً؛ لأنّ المحال جائز أن يستلزم محالاً آخر.

[1] يعني: لو اعتبرت في الكبرى التقادير تصدق لكن لا يندرج الأصغر تحت الأكبر؛ لأنّ الحكم في الكبرى على التقادير الواقعية، وفي الصغرى على التقادير الفرضية الممتنعة.(ح).

[2] سبق الكلام على هذا الخطأ النحوي صفحة .(ع).

ويقرب من هذه الأغلوطة: المغالطة العامة الورود التي يمكن أن تثبت بها أيّ مطلوب أردت صادقاً كان أو كاذباً، فتقول:

المدعى ثابت؛ لأنّه لو لم يكن المدعى ثابتاً كان نقيضه ثابتاً، وكلما كان نقيضه ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً ينتج: لو لم يكن المدعى ثابتاً كان شيء من الأشياء ثابتاً.

وبعكس النقيض: لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً كان المدعى ثابتاً مع أنّه شيء من الأشياء.

هذا خلف تحير العقلاء في حله:

فمن قائل يقول: إنّا لا نسلم أنّ تلك الشرطية تنعكس بهذا العكس إلى هذه الشرطية، كيف والشيئان في الأصل والعكس مختلفان بالعموم والخصوص[١].

بل عكس هذه الشرطية قولنا: كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتاً كان المدعى ثابتاً. وهو حق.

وإن شئت قلت بتقرير آخر: إنّ عكس تلك الشرطية: لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً في ضمن نقيض المدعى كان المدعى ثابتاً.ومن مجيب يجيب بأنّ المقدم في العكس محال[٢]، والمحال جائز أن يستلزم نقيضه فلا خلف.

---

[١] أي: لفظ الشيء في النتيجة خاص؛ لأنّ المراد به هو نقيض النتيجة، والشيء في العكس على عمومه.(ح).

[٢] المقدم في العكس هو قوله:[لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتاً].(ع).

وقد وقع الإطناب في تفصيل هذا الباب لما أنّ الرسائل المدونة في هذا الفن التي جرت في زماني هذا عادة قراءها خالية من تفصيل باب المغالطة فرأيت أن أوشح بذكره رسالتي هذه لتكون نافعة للمتعلمين، مفيدة للطالبين.

فصل

[القياس الذي إحدى مقدمتيه غير برهانية]

ولا بد أن يعلم أنّه إذا كانت إحدى مقدمتي القياس غير برهانية بل كانت جدلية، أو خطابية، أو شعرية، أو غيرها كان القياس أيضاً غير برهاني، وكذا الكلام في القياس الجدلي ونظائره.

وبالجملة فالمؤلف من الراجح والمرجوح مرجوح[١].

وهاهنا قد تم بحث الصناعات الخمس. وبه تمت مقاصد الفن بنوعيه، أعني: الموصل إلى التصور، والموصل إلى التصديق.

---

[١] أي: إذا اشتمل القياس على مقدمة برهانية ومقدمة شعرية مثلاً، فالمقدمة البرهانية راجحة والمقدمة الشعرية مرجوحة، ويصبح هذا القياس مرجوحاً بالنسبة إلى القياس الذي كلا مقدمتيه برهانية.(ع).

خـــــاتـــــــــمــــة

[في أنّ لكل علم ثلاثة أمور]

لكل علم ثلاثة أمور:

أحدها: الموضوع، وهو: ما يبحث في العلم عن عوارضه ولواحقه الذاتية، كبدن الإنسان لعلم الطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، والمقدار المتصل لعلم الهندسة، والمعلوم التصوري والمعلوم التصديقي لصناعتي هذه.

وينبغي أن يعلم أنّه لا يبحث عن وجود الموضوع، ولا يبحث عن ماهيتـــه في العلم الذي هو موضوع له.

فلا يبحث الطبيب عن بدن الإنسان من حيث إنّه موجود، أو جسم نام أو حيوان ناطق. ولا النحوي عن حقيقة الكلمة والكلام.

ومن ثم لما كان موضوع علم الطبيعي الجسم المطلق، وكان صاحب الفن يورد مباحث الهيولى والصورة[1]، أشكل عليه أنّ الهيولى والصورة من أجزاء الجسم ومقوماته، فكيف يورد هذه المباحث في الطبيعيات؟!

---

[1] الهيولى: المادة أو الجوهر المجرد من أية صورة جسمانية، ويقبل الصور الجسمانية المختلفة في التخيـــل أو التـــصور الـــذهني، وكذلك في الواقع.

والصورة في مقابل الهيولى، وهي: الشكل الذي تكون عليه المادة أو الجوهر [الهيولى]، وهي تلاحظ أو تُتخيّل في الذهن منعزلـــة عن الهيولى. ولكن لا توجد في الواقع صورة دون هيولى.

انظر: ضوابط المعرفة صفحة٣٤٩.(ع).

واعتذر من قبله بأنّ هذه المباحث استطرادية.

وثانيها: مبادئه، والمبادئ: ما ينتهي عليه المسائل[1].

وهي إما تصورية أي: حدود تورد لموضوع الصناعة وأجزائه وجزئياته وأعراضه الذاتية.

أو تصديقية وهي: المقدمات التي تؤلف منها قياساته، [وهي][2] إما بديهية وتسمى: العلوم المتعارفة، أو غير بديهية بل نظرية مسلّمة.

فإن كان التسليم على سبيل حسن الظن ممن ألقاه إليه تسمى: أصولاً موضوعة.

فإن كان التسليم مع الاستنكار تسمى: مصادرة.

وثالثها: المسائل، وهي: التي اشتمل العلم عليها، ويحاول إثباتها بالدليل.

---

[1] هكذا في الأصل ولعل الأصوب:[ما تنبني عليها مسائل العلم].(ع).

[2] ما بين المعكوفتين زيادة من المحقق ليتضح المعنى.(ع).

فصل

في الرؤوس الثمانية[١]

اعلم أنّ القدماء كانوا يذكرون في مبادئ الكتب أشياء ثمانية، ويسمونها: الرؤوس الثمانية.

أحدها: الغرض، أعني: العلة الغائية لئلا يكون الناظر عابثاً.

وثانيها: المنفعة؛ لتسهل عليه المشقة في تحصيله.

وثالثها: التسمية، أعني: عنوان العلم؛ ليكون عند الناظر إجمال ما يفصله الغرض.

ورابعها: المؤلف؛ ليسكن قلب المتعلم[٢].

وخامسها: أنّه في أيّ مرتبة هو؛ ليعلم على أيّ علم يجب تقديمه، وعن أيّ علم يجب تأخيره.

وسادسها: أنّه من أيّ علم هو[٣]؛ ليطلب ما يليق به.

وسابعها: القسمة، وهي: أبواب العلم والكتاب.

---

[١] هذا العنوان من كلام المصنف رحمه الله.(ع).

[٢] المؤلف بكسر اللام أي: تعيين المؤلف ومعرفته؛ ليسكن حال المتعلم ويطمئن قلبه في قبول كلامه؛ لأنّ حال الأقوال يختلف بحسب مراتب الرجال.(ح)بتصرف.

[٣] أي: من أيّ جنس من أجناس العلوم، العقلية أو النقلية، الفرعية أو الأصلية.(ح).

وثامنها: أنحاء التعليم، وهي: التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان؛ ليعرف أنّ الكتاب مشتمل على كلها أو بعضها.

وأقول أنا محمد فضل إمام الخير آبادي: هذا آخر ما أردنا جمعه وتأليفه في هذه الرسالة من كتب الأقدمين، وكلمات المتأخرين، والغرض من هـــذا التأليف ليس إلا تعليم المبتدئين، وتسهيل الأمر على الطالبين، فإن نفعتك أيها الطالب الراغب هذه العجالة نفعاً يسيراً فلا تنسني بـــدعاء حـــسن الخاتمة، والنجاة من الحاطمة[1]، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبـــيين أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، والحمد لله رب العالمين.

تـــمـــت بالخـــيـــر

---

[1] وكذلك لا تنس المحشي، ولا أخاك المحقق فإنّه أحوج ما يكون لدعائك.(ع).

الفهرس